

مجلة الجامعة الإسلاميّة للغة العربيّة وآدابها

مجلة علميّة دوريّة محكمة

الجزء ١

العدد :١٩
يناير - مارس ٢٠٢٦م

مجلة الجامعة الإسلاميّة للغة العربيّة وآدابها
الجزء ١


١٣٨
١٩٦


بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية
د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية
أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية
د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا
أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة بمصر
أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض بالمغرب

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية
أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. عياد بن عيد الثبيتي
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى
أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود
أ.د. منصور بن محمد الغامدي
أستاذ الصوتيات الحاسوبية بهيئة تقويم التعليم والتدريب
أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب
أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية الزقازيق بجامعة الأزهر
أ.د. حسن دربر
أستاذ الترجمة وعلم المصطلح بجامعة القاضي عياض بالمغرب
أ.د. عزالدين محمد المجدوب
أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية
أ.د. محمد بن صالح الشنقيطي
أستاذ النقد الأدبي الحديث بجامعة جدارة بالأردن
أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد بجامعة تونس

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	الحُكمُ الصرفيّ الحَسَن عند سيبويه بين القبول والرفض دراسة وصفية إحصائية **د. جمال محمد سعيد حمد**	٩
٢)	بين العكبريّ وابن هشام في إعراب القرآن دراسة في حواشي ابن هشام على التبيان **د. سلطانة بنت محمد بن مشبب آل صالح الشهراني**	٨٣
٣)	التعدية للمفعول ومعناه لشهاب الدين أحمد بن عمر الخفاجي دراسة وتحقيقًا **د. طارق بن هندي بن عطية الله الصاعدي**	١٤٥
٤)	الاستحالة في التَّراكيب عند عبد القاهر الجرجانِيّ في كتابه (دلائل الإعجاز) دراسة لغويَّة في المفهوم والسِّمات والأسباب **د. عبد الله بن محمَّد عليّ بن جويبر الصُّليميّ**	١٩٣
٥)	بنية الأمثال في مقدمة معجم الأدباء دراسة تحليلية لأثر المثل في أدب ياقوت الحموي **د. مريم محمد الأمين حسن الشنقيطي**	٢٤٩

م	البحث	الصفحة
٦)	شرف الدين يحيى الأصيلي المصري (ت١٠١٠ هـ) حياته وما تبقى من شعره –جمع وتحقيق ودراسة **د. ازاد محمد كريم الباجلاني**	٣١١
٧)	التناظر في قصة يوسف – عليه السلام– عند المستشرقين دراسة مستنصر مير وجراي رِيندسبورج أنموذجًا **د. منال بنت صالح الصاعدي**	٣٩٥
٨)	مظاهر التشظي في ديوان "بلقع" لهند النزاري دراسة سيميائية **د. خالد بن ناصر الجميحي القحطاني**	٤٣١
٩)	الاستفهام في ديوان بين الزحام لعلي رديش دراسة تداولية **د. حافظ بن محمد عريشي**	٤٩٣
١٠)	فاعلية برنامج قائم على إستراتيجية البيت الدائري في تنمية المفاهيم البلاغية لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى **د. رابح بن عبد الله بن عباس العوفي**	٥٣٥

الاستحالة في التَّراكيب عند عبد القاهر الجرجانيِّ في كتابه (دلائل الإعجاز) دراسة لغويَّة في المفهوم والسِّمات والأسباب

Inconceivability in Syntactic Structures According to ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī
A Linguistic Study on the Concept, Features, and Causes

د. عبد الله بن محمَّد عليّ بن جويبر الصُّليميّ

الأستاذ المساعد بقسم اللُّغة والنَّحو والصَّرف بكلِّيَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة أمِّ القرى

البريد الإلكتروني: amalslemi@uqu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
24/10/2025		17/12/2025

نشر البحث
A Research Publication

شوال ١٤٤٧هـ = April 2026

DOI:10.36046/2356-000-019-004

الملخَّص

يتناول هذا البحثُ التَّراكيبَ الموصوفةَ بالاستحالة في كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانيّ، في دراسةٍ لغويَّة تهدف إلى تحديد مفهوم الاستحالة لدى الجرجانيّ، ومعرفةِ وجوهها وأسبابها، واستكشافِ سماتها وخصائصها، وتوضيحِ علاقتها بالنَّظم، وهي بَعْدُ دراسةٌ تطمح بتحقيق هذه الأهداف إلى الكشف عن وجهٍ من وجوه التَّفاعل بين اللُّغة والعقل في بناء التَّراكيب وتحليلها وتقويمها، وإبرازِ رؤية عبد القاهر الجرجانيّ العميقة في هذا الشَّأن.

وقد جاء البحثُ في مقدِّمةٍ ومبحثين وخاتمة، ففي المقدِّمة تعريفٌ عامٌّ بالبحث، وفي المبحث الأوَّل تعريفٌ بالاستحالة، وبمفهومها عند الجرجانيّ، وبسماتها، وبعلاقتها بالنَّظم، وفي المبحث الثَّاني بيانٌ للأسباب الرَّئيسة المؤدِّية للاستحالة في التَّراكيب اللُّغويَّة مع دراسة تحليليَّة للتَّراكيب المستحيلة، وربطِها بالسِّياقات الواردة فيها.

وخلص البحثُ إلى مجموعة من النَّتائج، أهمُّها: أنَّ الاستحالة في التَّراكيب اللُّغويَّة لدى الجرجانيّ استحالةٌ عقليَّةٌ، تعدَّدت أسبابُها ومداخلُها وتنوَّعت، ويمكن إجمالُها في أربعة، هي: الإخلالُ بالتَّناسب الدّلاليّ بين عناصر التَّركيب، ومخالفةُ السِّياق، والإخلالُ بالبنية الأساسيَّة للتَّركيب، ومخالفة المنطق العقليّ.

الكلمات المفتاحيَّة: الاستحالة – التَّراكيب – اللُّغويَّة – العقل – الجرجانيّ

Abstract

This study examines the syntactic constructions described as *inconceivable* (istihāla) in ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī's *Dalāʾil al-Iʿjāz* through a linguistic analysis aimed at defining the concept of *istihāla* in al-Jurjānī's thought, identifying its forms and causes, exploring its characteristics, and clarifying its relationship with the concept of *naẓm* (syntactic/semantic order). The study ultimately seeks to uncover a key aspect of the interaction between language and reason in the construction, analysis, and evaluation of linguistic structures, while highlighting al-Jurjānī's profound vision in this domain.

The research is structured into an introduction, two main sections, and a conclusion. The introduction provides a general overview of the topic. The first section defines *istihāla*, outlines its features and its conceptual framework in al-Jurjānī's theory, and discusses its connection to *naẓm*. The second section investigates the primary causes of inconceivability in linguistic constructions, offering an analytical study of these invalid structures within their specific textual contexts.

The study concludes with several findings, the most significant of which is that *istihāla*, in al-Jurjānī's framework, is fundamentally a rational inconceivability (*ʿaqliyya*), with diverse causes and pathways. These can be summarized into four categories: (1) disruption of semantic harmony between structural elements, (2) conflict with contextual cues, (3) violation of the core structural form of the sentence, and (4) contradiction of logical reasoning.

Keywords: inconceivability – syntactic constructions – linguistics – reason – al-Jurjānī.

المقدِّمة

لا يكاد يخطئ النَّاظرُ في كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانيّ ملاحظةَ المنزع العقليّ بشتَّى تمثُّلاته، سواءٌ أكان ذلك في مستوى مادَّة الكتاب العلميَّة، وهي نظريَّة النَّظم، أم في مستوى الطَّريقة التي قُدِّمت بها هذه النَّظرية، إذ اصطبغتْ هذه الطَّريقةُ في الأعمِّ الأغلب بالأسلوب الحجاجيّ العقليّ الذي يستند إلى الاستدلال العقليّ والمناقشة المنطقيَّة. وأمَّا نظريَّة النَّظم فقد بناها الجرجانيُّ على أساس عقليٍّ، ما زال في مستوى التَّنظير يصرّح به ويلمِّح، وقد كان لا يفتأ يعرِّف بهذه النَّظريَّة في مواضع متعدِّدة من كتابه وينصُّ في كلٍّ منها على دور العقل فيها، وينبِّه على عناصر هذه النَّظرية وأنَّها يستحيل أن تتحصَّل إلا بالعقل، فالنَّظم الذي هو "توخِّي معاني النَّحو في معاني الكَلِم"(١) ينصُّ الجرجانيُّ على أنَّه لا يتأتَّى "مِنْ غير رويَّة وفكر"(٢)، ولا يستقيم إلا إذا جاء "على الوجه الذي اقتضاه العقل"(٣)؛ إذ هو "صنعةٌ يُستعان عليها بالفكرة"(٤). فكان من البدهيِّ أن نجده في المستوى التَّطبيقيِّ للنَّظريَّة يحاكم التَّراكيب اللُّغويَّة عقليًّا، فلا يكتفي بالنَّظر في صحتَّها وسلامتها لغويًّا ونحويًّا، بل يخضعها للتَّحليل العقليِّ، بغرض التَّحقُّق من صحَّة العلاقات المنطقيَّة التي تحكم التراكيب، وانسجامها مع مبادئ العقل ومقتضياته، ومدى إمكان تحقُّق معاني هذه التَّراكيب في الواقع.

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، "دلائل الإعجاز في علم المعاني". تحقيق عبد الحميد هنداوي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ٢٣٤.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٣٤.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٤٢.

(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٤٣.

وتبعًا لهذه المركزيَّة العقليَّة لدى الجرجانيّ وجدناه أثناء تحليله للتراكيب اللغويَّة ربَّما وصف بعضَها بـ(الاستحالة) أو بـ(المُحال)، فيقول – مثلًا –: "ولو قلتَ: (أأنت قلتَ شعرًا قطُّ؟، أأنت رأيت إنسانًا؟) أحَلْتَ"(١)، وفي موضع آخر يَذكُر أنَّك لو حاولتَ أن تقول: "(جريرٌ هو القائلُ هذا البيتَ وفلانٌ) حاولتَ مُحالًا"(٢)، ويَجعل من المُحال أن تقول: "إنْ قُمْتَ قُمْتَ، وإنْ خَرجْتَ خَرجْتَ"(٣)؛ وهذا من حيث كان "الشَّرطُ سببًا والجزاءُ مسبَّبًا، وأنَّه مُحالٌ أن يكون الشيء سببًا لنفسه"(٤)، وغير ذلك من المواضع المتفرِّقة في كتابه (دلائل الإعجاز).

ومِنْ هنا جاءت فكرة هذا البحث للوقوف على هذه المواضع، ودراستها دراسة تحليليَّة، بهدف تحديد مفهوم الاستحالة عند الجرجانيّ، واستكشافِ سماتها وخصائصها التي تميّزها عن غيرها من الأحكام والأوصاف المقاربة لها، وبيانِ علاقتها بنظريَّة النَّظم، والتعرُّفِ على الأسباب الدَّاعية لوصفها بالاستحالة وتصنيفِها. وهي بعدُ دراسةٌ تطمح بتحقيق هذه الأهداف إلى الكشف عن وجهٍ من وجوه التَّفاعل بين اللُّغة والعقل، وإبراز رؤية عبد القاهر الجرجانيّ العميقة في هذا الشَّأن.

مشكلة البحث وأسئلته:

تكمن مشكلة البحث في معرفة الأسباب الدَّاعية إلى وصف التَّركيب بالاستحالة لدى الجرجانيّ، والتعرُّف على سياقات ورودها في نظريَّة النَّظم التي هي موضوع كتاب

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٠.
(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٢١.
(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٣٤٩.
(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٣٤٩.

(دلائل الإعجاز). وعن هذه المشكلة البحثيَّة تتفرَّع الأسئلةُ الآتيةُ التي يسعى البحثُ للإجابة عنها:

- ما المقصود بالاستحالة في التَّراكيب اللغويَّة لدى عبد القاهر الجرجانيِّ؟
- ما سمات هذه الاستحالة وخصائصها؟
- ما علاقة هذه الاستحالة بنظريَّة النَّظم؟
- ما الأسباب التي تؤدِّي إلى وصف التَّراكيب بالاستحالة عند عبد القاهر الجرجانيِّ؟
- كيف تكشف الاستحالةُ في التَّراكيب عند الجرجانيِّ عن محوريَّة العقل ومركزيَّته في رؤيته اللغويَّة؟

أهداف البحث:

- التَّعريف بمفهوم الاستحالة عند عبد القاهر الجرجانيِّ.
- تحليل سمات وخصائص الاستحالة عند عبد القاهر، وتوضيح علاقتها بنظريَّة النَّظم.
- تحديد أسباب الاستحالة عند الجرجانيِّ، وتصنيفها.
- تحليل التَّراكيب المستحيلة، وربطها بسياقاتها، وتوضيح كيفيَّة تمايزها عن التَّراكيب المستقيمة.
- الكشف عن منهج الجرجانيِّ الشَّامل، ورؤيته العميقة للعلاقة بين اللُّغة والعقل.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفيِّ، وهذا من خلال الوقوف على مواضع الاستحالة في التَّراكيب اللُّغويَّة الواردة في كتاب (دلائل الإعجاز)، ودراستها دراسة

تحليليَّة بهدف الإجابة عن أسئلة البحث، وتحقيق أهدافه.

أهمِّيَّة البحث:

يكتسب هذا البحث أهمِّيَّته من عدَّة أمور، يمكن اختصارها في أمرين، أحدهما عامٌّ والآخر خاصٌّ. فالأوَّل هو أنَّ البحث يكشف عن شكلٍ من أشكال التَّفاعل بين اللُّغة والعقل، ويُبِيْنُ عن دور العقل في بناء التَّراكيب اللُّغويَّة وتحليلها وتقويمها، وهو جانب مهمٌّ لم ينلْ حظَّه الكافي من العناية، وما زال بحاجة إلى إبرازه وتسليط الضوء عليه.

والأمر الآخر هو ارتباط البحث بشخصيَّة الإمام عبد القاهر الجرجانيِّ، وبكتابه (دلائل الإعجاز) على وجهٍ أخصَّ، فأمَّا الجرجانيُّ فهو من العلماء المؤسِّسين للعلوم، وهذه الفئة من العلماء مَهْمَا كثرت حولهم الدِّراسات تبقى الحاجةُ إلى دراسة آثارهم؛ لاستكشاف أصولهم ومنطلقاتهم وطرائق تفكيرهم ومناهجهم قائمةً لا تنقطع، وأمَّا كتاب (دلائل الإعجاز) فيعدُّ أهمَّ كتبه التي تجلِّي لنا فكره؛ إذ هو آخر ما أنتجه، وفيه تتجلَّى رؤيته اللغويَّة المتكاملة، وتفكيرُه اللغويُّ الشَّامل، بالإضافة إلى أنَّه أسَّس فيه لنظريَّة النَّظم التي كان لها أثر بالغ في الدِّراسات اللغويَّة بعده، كما أنَّ أهمَّ ما فيه – بالنِّسبة لبحثنا – هو المنهج التحليليُّ اللغويُّ الشَّامل الذي سلكه فيه، ووظَّف فيه سائر العلوم والفنون في قراءة النُّصوص وتوجيهها.

حدود البحث:

البحث مؤطَّرٌ بما ورد في كتاب (دلائل الإعجاز)؛ وذلك لِمَا له من قيمة معرفيَّة عامَّة، أشرنا إليها من قبل، ولِمَا له من قيمة خاصَّة تميِّزه عن باقي كتب الجرجانيِّ، كـ(أسرار البلاغة) و(المقتصد في شرح الإيضاح)، فأمَّا (أسرار البلاغة) فلم

توجد الظاهرة فيه كما وُجدت في (دلائل الإعجاز)، وأمَّا (المقتصد) فهو كتابٌ نحويٌّ قواعديٌّ، يتميَّز كتابُ الدَّلائل عنه بكونه كتابًا تحليليًّا تتجلَّى فيه براعة الجرجانيّ في توظيفه لشتَّى العلوم والمعارف كالنَّحو واللُّغة والبلاغة والمنطق، في تحليل ما ساقه من أمثلة وشواهد كثيرة متنوِّعة من القرآن والشِّعر، وبهذا أيضًا تمتاز هذه الدِّراسة عن بقيَّة الدراسات السَّابقة الَّتي لم يتناول أيٌّ منها الظَّاهرة على النَّحو الذي اختطَّته هذه الدِّراسة منهجًا ومحلَّ دراسة.

الدِّراسات السَّابقة:

سُبقت هذه الدِّراسة بدراسات تقترب من موضوعها إلا أنَّها تختلف عنها اختلافًا بيِّنًا في الهدف أو المنهج أو المادَّة، أو فيها كلِّها، وما وقفتُ عليه منها الدِّراساتُ الآتية:

(الاستقامة والإحالة في النَّحو العربيّ)، لحوريَّة بوحموم[1]، وقد تبنَّت الدراسة نصَّ سيبويه وانطلقت منه واعتنت بتفسيره وربطه بالجانب الرياضيّ من جهة دراسة الاحتمالات العقليَّة الممكن منها والمستعمل، كما هدفت بشكل رئيس إلى مقارنة ما جاء عند سيبويه باللسانيَّات التوليديَّة التحويليَّة الحديثة، ولذا جاءت الدراسة في فصلين، الأوَّل: مفهوم الاستقامة والإحالة عند النحاة العرب، والثاني: مفهوم الاستقامة والإحالة بين النحو العربيّ والنحو التوليديّ التحويليّ. وهي بهذا تفترق بصورة واضحة عن أهداف دراستنا ومنهجها ومادَّتها.

(التركيب اللغويُّ بين الاستقامة والإحالة)، لعليّ رمضان البيُّومي[2]، وهي دراسة عامَّة انطلقت من نصِّ سيبويه، وركَّزت على التراكيب، متى تكون مقبولة ومتى تكون

(١) رسالة ماجستير من جامعة سعد دحلب البليدة في الجزائر، (٢٠١١م).

(٢) منشور في مجلة الدراسات اللغوية٢، (٢٠١٨م).

مرفوضة، ومثَّل صاحبُها ببعض ما وُصف من التراكيب بالاستحالة عند النُّحاة، وكان اتجاه الباحث اتجاها نحويًّا قواعديًّا واضحًا، وقد بناها على أسباب تختلف كُليًّا عمَّا توصَّلت إليه دراستنا، وهي: بناء الجملة بين الاستقامة والإحالة، والتوجيه النحويُّ بين الاستقامة والإحالة، وقصد المتكلِّم وإرادته بين الاستقامة والإحالة، والعلامة الإعرابيَّة بين الاستقامة والإحالة.

(مفهوم الإحالة عند سيبويه أبعاده وضوابطه)، للطيفة إبراهيم النجَّار[١]، وهي دراسة اختصَّت بدراسة الظاهرة عند سيبويه، وبيَّنت أنَّ الظاهرة قد تخرج عن صورة التناقض التي ربطها بها سيبويه في أوَّل كتابه، وأنَّها قد تجيء نتيجة أسباب أخرى، هي: نقص الكلام، وغياب المرجع، والكلام المفكَّك، ومقام الكلام. وهي دراسة –كما نرى – خاصَّة بسيبويه، فما مدى تأثُّر العلماء بعده به في هذه الظَّاهرة؟ تأتي دراستنا بنتائجها لتُبِيْنَ عن مدى تأثر عبد القاهر به في هذا الموضوع، وكيف أنَّ الجانب العقليَّ المنطقيَّ كان أظهرَ عند الجرجانيّ نظرًا لطبيعة السياق الذي وردت فيه هذه الظاهرة، كما لم تخلُ دراستُنا من مقارنةٍ ما بينهما.

(ظاهرة المحال في النحو والصرف)، لمحمَّد أحمد فريد[٢]، يدرس الباحث فيها (المحال) دراسة مصطلحيَّة خالصة، بهدف إثبات استقلاليَّة هذا المفهوم وكونه مصطلحًا ثابتًا منضبطًا اجتمعت له عناصر الضبط الواجبة لأيّ مصطلح آخر، ومن أجل ذلك أخذ يقارنه ببقيَّة المصطلحات الأخرى، ويبيّن مجالات توظيفه، ومسوِّغاته. وهي دراسة

(١) منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها١، (٢٠٠٧م).
(٢) بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة ٦، (٢٠٢٠م).

جادَّة، لكنَّها تختلف تمامًا عن دراستنا من حيث الهدف الرَّئيس لكلٍّ من الدراستين.

(المحال في الفضلات)، لسهاد محمد الحسناوي، وأسيل عبد الحسن الخفاجي[1]، وهي دراسة قصيرة جدًّا وغير واضحة المعالم، فيها تمثيلٌ لبعض مواضع الاستحالة في باب الفضلات فقط، ولم تتعمَّق في وصف الظاهرة ولا تحليلها.

وقد أفدتُّ من بعض هذه الدراسات، كما أفدتُّ بصورة أكبر من كتاب (شرح دلائل الإعجاز)، للدكتور: محمَّد إبراهيم شادي، واستعنت به في قراءة وتفهُّم بعض نصوص الإمام عبد القاهر الجرجانيِّ.

خُطَّة البحث:

جاء هذا البحث في مقدِّمة ومبحثين وخاتمة، وذلك على النَّحو الآتي:

المقدِّمة، وفيها تعريف عامٌّ بالبحث.

المبحث الأوَّل، وفيه التَّعريف بالاستحالة، وبمفهومها عند الجرجانيِّ، وبسماتها، وتوضيح علاقتها بالنَّظم.

المبحث الثَّاني، وفيه بيانٌ للأسباب الرئيسة المؤدِّية للاستحالة في التراكيب اللغويَّة.

الخاتمة، وفيها نتائج البحث.

(١) بحث منشور في مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية ٣، (٢٠١٨م).

المبحث الأوَّل: التعريف بالاستحالة، وبمفهومها، وسماتها، وعلاقتها بالنَّظم

المعنى اللغويُّ والاصطلاحيُّ للاستحالة:

أصل مادَّة الاستحالة والمُحال في اللغة: (حول)، وهي تعني: الانتقال. مِنْ "(حالَ الشيءُ يحولُ): إذا انتقل عن جهته"(١)، وجاء في لسان العرب: "والمُحال من الكلام: ما عُدِل به عن وجهه. وحوَّله: جعله مُحالًا. وأحال: أتى بمُحال... وكلامٌ مستحيلٌ: مُحالٌ"(٢)، فالكلام المستحيل والمحال بمعنًى واحد، و"خلافُ المُحال: المستقيم"(٣)، وإذا كان الوجهُ في الكلام الاستقامةَ فإحالتُه تعني العدولَ به إلى (الفساد)، "يُقال: أحلْتُ الكلامَ أُحيلُه: إذا أفسدْته"(٤)، ولكنْ هل الفاسد والمحال بمعنًى واحد؟ يبدو أنَّهما ليسا كذلك، فالمحال هو ما بلغ أقصى درجات الفساد، فعلى هذا سيكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، فـ"كلُّ مُحال فاسد، وليس كلُّ فاسد مُحالًا"(٥). وأقصى درجات الفساد المعنويِّ التي يمكن الوصول إليها هو التناقض، وهو أكثر ما فُسِّر به (المحال)(٦)، جاء في تاج العروس: "قال الرَّاغب:

---

(١) محمد بن محمد بن عبد الرزاق مرتضى الزبيدي، "تاج العروس من جواهر القاموس". (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ)، ٢٨: ٣٧٠.

(٢) محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور، "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ١١: ١٨٦.

(٣) أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، "الفروق اللغوية". (القاهرة: دار العلم والثقافة)، ٤٣.

(٤) ابن منظور، "لسان العرب"، ١١: ١٨٦.

(٥) أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، " الصناعتين". تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١١، بيروت: المكتبة العنصرية، ١٣٨٣هـ)، ٧٠.

(٦) تفسيره بالمتناقض أكثر ما يكون بالمثال، ينظر – مثلًا –: العسكري، "الفروق اللغوية للعسكري"، ٤٣؛ والجرجاني، علي بن محمد، "التعريفات للجرجاني"، ٢٠٥.

المُحال ما جُمِع فيه بين المتناقضَين، وذلك يوجد في المقال، نحو أن يقال: جسم واحد في مكانين في حالة واحدة"(١)، كما فُسِّر المحال بتفسير أوسع من (التناقض)، فقيل: هو "ما يمتنع وجوده في الخارج"(٢)، أو "الذي لا يُتصوَّر وجودُه في الخارج"(٣)، أو "ما لا يجوز كونُه ألبتةَ، كقولك: الدُّنيا في بيضة"(٤)، وتفسيرٌ ثالثٌ جاء عن الخليل بن أحمد فيما رواه عنه ابنُ شُميل، وهو أنَّ "المُحالَ: الكلامُ لغير شيء، والمستقيمَ: كلامٌ لشيء، والغلطَ: كلامٌ لشيء لم تُرْدْه، واللَّغوَ: كلامٌ لشيء ليس من شأنك، والكذبَ: كلامٌ لشيء تَغرُّ به"(٥)، وكأنَّه يريد أنَّ المحال هو ما انعدم معناه، فههنا معانٍ ثلاثةٌ للمحال: التناقض، وما لا يُتصوَّر وجوده، وانعدام المعنى؛ وأعمُّ هذه المعاني هو أنَّ المحال (ما لا يُتصوَّر وجوده)، وأشهرُها (التناقض).

وقد كان سيبويه أوَّلَ مَنْ طَرَقَ باب (المحال) وعرَّفه في نصٍّ ثريٍّ حَفِل بعناية عظيمة وحفاوة خاصَّة من العلماء والدارسين، ولا يسعنا ونحن نتحدَّث عن (الاستحالة) أن نتجاوزه، وقد جاء هذا النصُّ في مقدِّمة كتابه تحت باب بعنوان: (الاستقامة من الكلام والإحالة)، حيث قسم الكلامَ فيه خمسةَ أقسام، فقال: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأمَّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غدًا، وأمَّا المحال فأنْ تنقُضَ أوَّلَ كلامك، فتقول: أتيتُك غدًا، وسآتيك أمسِ، وأمَّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحر ونحوه، وأمَّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قدْ زيدًا رأيتُ،

(١) الزبيدي، "تاج العروس"، ٢٨: ٣٧٠.
(٢) الجرجاني، "التعريفات للجرجاني"، ٢٠٥.
(٣) الزبيدي، "تاج العروس"، ٢٨: ٣٧٠.
(٤) العسكري، " الصناعتين"، ٧٠.
(٥) ابن منظور، "لسان العرب"، ١١: ١٨٦.

وكيْ زيدًا يأتيك، وأشباه هذا، وأمَّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماءَ البحر أمْسِ"[١]، وهذه الأقسام الخمسة واقعةٌ –كما نرى – تحت قسمين رئيسين، هما: المستقيم، والمحال، وبتعريف سيبويه للمحال يتَّضح أنَّ الفرق بين القسمين: المستقيم والمحال، عائدٌ إلى المعنى الدلاليّ، حيث فسَّر المحالَ بما فيه تناقض دلاليٌّ، ومثَّل له بـ(أتيتك غدًا، وسآتيك أمسِ)، ووجه التناقض في الجملة الأولى هو أنَّ دلالة الفعل (أتى) هي الزمن الماضي، ودلالة الظرف (غدًا) هي الزمن المستقبل، فحصل التناقض، والجملة الثانية صُدِّرت بـ(السين) وهو حرف دالٌّ على الاستقبال، ثم نُقضت هذه الدلالةُ بالظَّرف (أمْس) الدالِّ على الزمن الماضي، فحدث التناقض. وكذلك الحال مع (المحال الكذب) كما يسمِّيه سيبويه، ومثالُه عنده (سوف أشرب ماء البحر أمْسِ)، فالتناقض حاصل بين دلالتي (سوف) على الاستقبال، و(أمس) على المضيّ، والكذب جاء من جهة مضمون الجملة وهو (شُرْب ماء البحر)، فهو ممَّا يُعلم بالضرورة عدم صدقه وأنَّه لا يطابق الواقع.

وقد وافق السيرافيُّ سيبويهِ في تفسير (المحال) بالكلام المتناقض، فقال: "المحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع المتضادَّات"[٢]، وإنْ كان ألمح قبل ذلك إلى ما يدلُّ على عموميَّة دلالة (المحال)، حين شرح عبارة سيبويه، وهي: "وأمَّا المحال فأن تنقُض أوَّلَ كلامك، فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمْسِ"[٣]، فقال معلِّقًا: "فهذا كلام محال، ومعنى

(١) عمرو بن عثمان بن قَنبر الحارثي، سيبويه، "الكتاب". تحقيق عبد السلام محمد هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ١: ٢٥.

(٢) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ١:١٨٦.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٥.

المحال أنَّه أُحيل عن وجهه المستقيم الذي به يُفهم المعنى إذا تكلَّم به"[١].

غير أنَّ أبا الحسن الأخفش كان أكثر وضوحًا من السيرافيّ حين صرَّح بتوسيع دلالة (المحال) وعدمِ قصرها على معنى (التناقض)، فقال: "وأمَّا المحال فهو ما لا يصحُّ له معنًى"[٢]، وهو بهذا يقترب من التعريف الذي أوردناه للخليل حين قال: "المحال: الكلام لغير شيء"[٣]. ويبدو أنَّ سيبويه لم يقصد قصْرَ معنى الإحالة على (التناقض)، وإنَّما قَصَدَ تقريبَ معنى (المحال) بذكْر أوضح صوره وأبْينها، وهي (التناقض)، وهذا كتمثيله بـ(شُرْب ماء البحر) و(حَمْل الجبل)، فإنَّه لم يقصد بالتمثيل بهما إلا التقريبَ بالتمثيل بأوضحِ وأبْينِ ما يُعرف بداهةً وابتداءً أنَّه (كذب)؛ وهذا من حيث كان "ظاهرهما يدلُّ على كذب قائلهما قبل التصفُّح والبحث، وإلا فكلُّ كلام تُكلِّم به وكان مُخبِرُه على خلاف ما يوجبه الظاهر فهو كذبٌ، عَلم أو لم يَعلم"[٤]، وممَّا يدلُّ على أنَّ سيبويه لم يقصد قصْرَ معنى الإحالة على (التناقض) تطبيقاتُه في سائر كتابه، فإنَّنا لا نجد معنى التناقض حاضرًا في كلِّ المواضع والأمثلة التي حكم فيها بـ(المحال)[٥].

مفهوم الاستحالة عند الجرجانيّ:

لم يبتعد الجرجانيُّ في توظيفه لوصف الاستحالة عن المعاني التي ذكرها أهلُ اللغة للاستحالة، وقد سبق أنْ ذكَرْنا أنَّها تدور حول معانٍ ثلاثةٍ يمكن تداخلها، وهي: التناقض، وما لا يُتصوَّر وجوده، وانعدام المعنى، فكلُّ هذه المعاني ملاحَظةٌ في مواضع

(١) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١:١٨٦.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٦، الهامش رقم (١).

(٣) ابن منظور، "لسان العرب"، ١١: ١٨٦.

(٤) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١:١٨٦.

(٥) يُنظر: لطيفة إبراهيم النجار، "مفهوم الإحالة عند سيبويه أبعاده وضوابطه". المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ٣، (٢٠٠٧م): ٣. حيث أكَّدت هذه النتيجة.

الاستحالة لدى الجرجانيّ كما سنرى، وبهذا يكون وصفُ الاستحالة لدى الجرجانيّ يحيل على الجانب العقليّ الخالص، ويمكن تقريبُ معنى الاستحالة لديه بأن نقول: هو وصفٌ يطلقه الجرجانيُّ على التركيب اللغويّ أو على أحد تأويلاته إذا كانا يؤدِّيان إلى ما لا يتصوَّره العقل، إمَّا لتناقض المعنى وهو أكثر الأسباب حضورًا، وإمَّا لغياب المرجعيَّة الخارجيَّة، وإمَّا لانعدام المعنى. وتتعدَّد مداخلُ هذه الاستحالة العقليَّة وأسبابُها الأولى لدى الجرجانيّ، ويمكن إجمالُها في أربعة، هي: الإخلال بالتَّناسب الدلاليّ بين عناصر التركيب، ومخالفة السياق، والإخلال بالبنية الأساسيَّة للتركيب، ومخالفة المنطق العقليّ. وهذه الأسباب الأربعة تنطوي تحت المظلَّة الكبرى وهي الاستحالة العقليَّة.

سمات الاستحالة عند الجرجانيّ:

بعد تتبُّع مواضع الاستحالة لدى عبد القاهر الجرجانيّ يمكن تلمُّسُ خصائصِها وسماتِها وبيانُها على النَّحو الآتي:

١– خصوصيَّة وصف الاستحالة لدى الجرجانيّ وتميُّزه عن غيره من أوصاف الحظر: يتَّسم مفهومُ الاستحالة لدى الجرجانيّ بخصوصيَّة تميِّزه عن غيره من أوصاف الحظر التي يستعملها، كالممنوع والمرفوض والمردود وغيرها، فإذا كانت هذه الأحكام غالبًا ما تصْدر عن اعتبارات لغويَّة ونحويَّة بحتة، فإنَّ الأصل في الاستحالة أن تصدر عن اعتبارات عقليَّة، ومعنى هذا أنَّ الجرجانيَّ حين يصف تركيبًا ما بالاستحالة فإنَّ هذا يعني أنَّ فيه خللًا يحول دون تحقُّق المعنى على المستوى العقليّ قبل المستوى النَّحويّ أو الدِّلاليّ، وهذا ما تُسْلم إليه الأمثلةُ موضع الدراسة، إمَّا بصفة مباشرة، وعلى هذا سائر الأمثلة التي ستتناولها الدراسة، وإمَّا بصفة غير مباشرة، ويمكن التمثيل لهذه الحالة الثَّانية بما جاء في مسألة (وقوع الفاء موقع "إنَّ")، حيث أصَّل الجرجانيُّ ابتداءً بجواز ذلك، مع كونِ الأوفقِ للنظم استعمالَ (إنَّ)، وهذا كما في بيت بشَّار بن بُرْد:

بكِّرا صاحبيَّ قبلَ الهجيرِ إنَّ ذاكَ النجاحَ في التَّبْكيرِ(١)

ثُمَّ ذكر أنَّه قد يمتنع أن تقع (الفاءُ) موقعَ (إنَّ)، ومثَّل لهذا بأربعة أمثلة قرآنيَّة، عبَّر عن المنع فيها بالاستحالة في مثالين منهما فقط؛ وهذا لـمَّا كان سبب المنع فيهما عائدًا إلى اعتبارات عقليَّة. وهذه الأمثلة الأربعة -كما ساقها الجرجانيُّ- هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾﴾ [الدخان:٥١] فإنَّك لو قُلْتَ -في غير القرآن الكريم-: "(إنَّ هذا ما كنتُم به تمترون، فالمتَّقون في جنَّاتٍ وعيونٍ)، لم يكن كلامًا"(٢)، والمثال الثَّاني هو قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [الأنبياء:١٠١]، فـ"لو قُلْتَ: (لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لا يَسْمَعُونَ، فالذين سبقت لهم منَّا الحسنى)، لم تجدْ لإدخالك (الفاءَ) فيه وجهًا"(٣). ونلحظ أنَّه لم يعبِّر ههنا بـ(المحال)، ولكنَّه عبَّر به في المثالَين الآخرَين، فقال: "قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ﴿١٧﴾﴾ [الحج:١٧]، فـ(الَّذِينَ آمَنُوا) اسمُ (إنَّ)، وما بعده معطوفٌ عليه، وقولُه: (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) جملةٌ في موضع الخبر، ودخولُ (الفاء) فيها محالٌ؛ لأنَّ الخبر لا يُعطف على المبتدأ"(٤)، ثمَّ عقَّب الجرجانيُّ بمثال آخر، فقال: "ومثلُه سواءٌ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ

(١) يُنظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٧٩، والبيت من الخفيف، "ديوان بشّار بن برد". مراجعة محمد شوقي أمين، (الجزائر: وزارة الثقافة، ٢٠٠٧م)، ٣:٢٠٣.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢١١.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢١١.

(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢١١.

﴿أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾ [الكهف:٣٠]"[١]، فيستحيل دخولُ الفاء على الخبر هنا أيضًا، فلا يُقال: (فنحن لا نضيع أجر من أحسن عملًا)؛ للسبب ذاته.

فهذه الأمثلة الأربعة كلُّها يمتنع فيها وقوعُ (الفاء) موقع (إنَّ)؛ إلَّا أنَّنا لم نجد الجرجانيَّ يعبّر بـ(المحال) إلَّا في المثالين الأخِيْرَين، وأمَّا في المثالَين الأوَّلَين فعبَّر عن المنع بـ "لم يكنْ كلاماً"[٢]، وبـ "لم تَجِدْ لإدخالِك (الفاء) فيه وجهًا"[٣]، والسببُ هو أنَّه حين تقع الفاء في موقع (إنَّ) – في المثالين اللذَين حَكم فيهما بـ(المحال) – سيُعطف الخبرُ على المبتدأ، فيبقى المبتدأ ضائعًا بلا خبر، وفي هذا إخلالٌ صريحٌ ببنية التركيب الأساسيَّة، وإسقاطٌ لأحد عنصري الإسناد، وهو ما يؤدِّي إلى انعدام المعنى التركيبيّ، واستحالة تصوُّر المراد. وأمَّا دخول (الفاء) في المثالين الأوَّلَين فهو لا يخلُّ ببنية التركيب وعناصره الأساسيَّة، فلم يستحقَّ وصفَ الاستحالة. وقد علَّل الجرجانيُّ للاستحالة في هذا التركيب بـ"أنَّ الخبر لا يُعطف على المبتدأ"[٤]، وهذه العلَّة وإنْ بدتْ أنَّها علَّة نحويَّة خالصة، إلا أنَّ الجرجانيَّ –كما سبق أنْ ذكرنا – لا يصف تركيبًا بالاستحالة إلَّا إذا كان فيه خللٌ يحول دون تحقُّق المعنى على المستوى العقليّ قبل المستوى النحويّ، وقد رأينا أنَّ عطف الخبر على المبتدأ يحول دون تصوُّر معنى التركيب عقليًّا؛ إذ لا يمكن تصوُّر معناه إلا باكتمال عنصرَي الإسناد ورُكْنَيه: المبتدأ والخبر.

٢- **تفاوت درجات الاستحالة**: ليست الاستحالة لدى الجرجانيّ وصفًا مطلقًا ثابتًا، بل هو وصف نسبيٌّ قابلٌ للتفاوت، وتفاوتُه يعود إلى عوامل عدَّة، منها تعدُّد

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢١١.
(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢١١.
(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢١١.
(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢١١.

أسباب الاستحالة في التركيب الواحد، فتكون الاستحالة بذلك مركَّبة في مقابل استحالة أخرى مفردة، ومنها درجة الوضوح في الاستحالة، فقد تكون بدهيَّة وقد تكون خفيَّة ودقيقة، وغير ذلك من العوامل التي كشفت عنها الدراسة، وهذا التفاوت يتجلَّى في مظهرين، هما:

الأوَّل: على مستوى التَّعبير اللفظيّ عن معنى الاستحالة، حيث تنوَّعت وتفاوتت تعبيراتُه عنها، وهذا التنوع لم يكن عشوائيًّا، بل كان نتيجةَ إدراكه لدرجة الاستحالة ومستواها، فمن تلك التعبيرات: "وذلك في المحال الذي يُضحَك منه"(١)، "تفحُّمٌ في المحالات"(٢)، "وذلك من شنيع المحال"(٣)، "وذلك ما لا يُشَكُّ في استحالته"(٤)، "فممَّا لا تخفى استحالتُه على عاقل"(٥)، "وهو من الإحالة المفْرطة"(٦)، "ففي غاية الإحالة"(٧)، "وكفى بهذا بُعْدًا وإحالةً"(٨).

الثَّاني: على مستوى التَّطبيق، فإنَّه ربَّما عَرَضَ أحدُ أسباب الاستحالة لتركيبَين مختلفَين فيستحيلان لذلك، فيصِفُ الجرجانيُّ أحدَهما بالاستحالة دون الآخر؛ وذلك لعُروض عاملٍ آخرَ في التركيب الموصوف بالاستحالة جَعَلَ الاستحالة واضحةً بدهيَّةً فيه، الأمرُ الذي سوَّغ وصفَه بالاستحالة دون التركيب الآخر، وهذا مثلُ ما جاء في أمثلته في باب (القصر)، حين وَصَفَ بالاستحالة التركيبَ الآتي: (جريرٌ هو القائلُ هذا

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٩٣.
(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٨٦.
(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٧٨.
(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٩.
(٥) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٩٣.
(٦) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٤٣.
(٧) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٦١.
(٨) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٣٣.

البيتَ وفلانٌ)، دونَ أن يَصِفَ بها: (زيدٌ المنطلق وعمرٌو)، مع أنَّ كليهما تركيبٌ مستحيلٌ؛ وسببُ الاستحالة الإخلال بالتَّناسب الدلاليّ، من حيث كان النَّظمُ يقتضي أنَّ تعريف الخبر يعني قصْرَ معناه على المبتدأ، فإنَّك لا تقول: (زيد المنطلق) إلا "مع منْ عرف أنَّ انطلاقًا كان، إمَّا من زيدٍ وإمَّا من عمرٍو، فأنت تُعْلمه أنَّه كان من زيدٍ دون غيره"(١)، وكذلك تعريف (القائل) في التركيب الآخَر يعني قصْرَ معناه على (جرير). والعطفُ يقتضي التشريكَ في الحكم، فحين يؤتى به بعد الخبر المعرفة الدالِّ على القصر يحدث التناقضُ بالجمع بين القصر والعطف بعده. وقد وجدنا الجرجانيَّ يحيل التركيب الأول فقط، فيقول: "ومن الواضح في تمثيل هذا النحو قولُنا: (هو القائلُ بيتَ كذا)، كقولك: (جريرٌ هو القائل: ولَيْسَ لِسَيْفي في العِظَامِ بقيّةٌ(٢))، فأنت لو حاولتَ أن تُشْرك في هذا الخبر غيرَه، فتقولُ: (جريرٌ هو القائلُ هذا البيتَ وفلانٌ)، حاولتَ محالًا، لأنَّه قول بعينه، فلا يُتصوَّر أن يَشْرَكَ جريرًا فيه غيرُه"(٣).

والذي سوَّغ للجرجانيّ أن يَصِفَ بالاستحالة: (جريرٌ هو القائلُ هذا البيتَ وفلانٌ)، دون أن يَصِفَ بها: (زيدٌ المنطلقُ وعمرٌو)، هو أنَّ معنى الاستحالة في التركيب الأوَّل مباشرة وصريحة من حيث كان المعنى المقصورُ على واحدٍ هو قولَ بيتٍ من الشِّعر، والبيتُ من الشِّعر يستحيل أن يقوله اثنان، في حين أنَّ معنى الاستحالة في التركيب الثاني إنَّما جاء من معنى القصر العائد إلى تعريف الخبر: (المنطلق) فقط، وأمَّا المعنى المقصورُ – وهو الانطلاق – فهو ممَّا يمكن صدورُه مِن أكثر من واحد، ولو لم يُعرَّف الخبرُ لأمكن الاشتراكُ في معناه، فيقال – مثلًا –: (زيد منطلقٌ وعمرٌو). ولا يمكن هذا

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٢٠.

(٢) تمام البيت: وللسيف أشوى وقعة من لسانيا، وهو من الطويل. جرير بن عطية، "ديوان جرير". تحقيق نعمان محمد أمين طه، (القاهرة: دار المعارف)، ١ :٨٠.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٢١.

مع التركيب الأوَّل. فتركيب (جريرٌ هو القائلُ هذا البيتَ وفلانٌ) استحال من جهتين، وتركيب (زيد المنطلق وعمرو) استحال من جهة واحدة.

٣- الاستحالة ضربان: داخليَّة وخارجيَّة: فالاستحالة الداخليَّة هي ما كان سببُ الاستحالة فيها نابعًا من داخل التركيب، كأنْ يكون سببُه الإخلالَ بالتناسب الدِّلاليّ بين عناصر التركيب، أو الإخلالَ ببنية التركيب الأساسيَّة، والتركيب في هذه الحالة مرفوضٌ على كلِّ حال، وهذا كما في أكثر أمثلة البحث التي ستكون محلَّ الدراسة في المبحث الثاني، نحو: (أأنت قُلْتَ شعرًا قطُّ؟)، (أأنت رأيتَ إنسانًا؟)، و(ما أنا قلتُ شعرًا قطُّ)، (ما أنا أكلت اليوم شيئًا)، (ما أنا رأيت أحدًا من النَّاس)، و(جريرٌ هو القائلُ هذا البيتَ وفلانٌ)، والاستحالة الخارجيَّة سببُها عاملٌ خارجيٌّ، وهو عدم انسجام التركيب مع السِّياق الوارد فيه، فيكون التركيب هنا مرفوضًا في مقام دون مقام، وفي تأويل دون تأويل، ويمكن التمثيل ههنا بما أورده الجرجانيُّ من قول الأعشى: (هُوَ الواهبُ المئةَ المصطفاةَ)[(١)]، حيث يستحيل أن تكون (أل) عهديَّة في الاسم المشتقِّ الواقع خبرًا، وقد قُيِّد بمخصِّص يجعله في حكم نوع برأسه؛ وهذا كـ (الواهب) في هذا التركيب؛ وذلك لأنَّنا حين نجعلها عهديَّة فهذا يعني أنَّها مثل (أل) في: (زيد هو المنطلق)، فكما

---

(١) من بيت الأعشى، وهو كما ورد في دلائل الإعجاز ١٢٢: هُوَ الواهِبُ المِئَةَ المُصْطفاةَ، ... إمَّا مِخاضاً وإمَّا عِشَاراً.

وقد روي البيت هكذا عند عبد القادر بن عمر البغدادي، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ٤: ٢٣٩، مع رواية أخرى فيه وهي: (الواهب المائة الهجان وعبدها * قطنًا تشبّهها النّخيل المكرعا) ٤: ٢٣٩، وأمَّا الذي جاء عند ميمون بن قيس بن جندل الأعشى، "ديوان الأعشى". (نسخة المكتبة الشاملة)، ٢: ٦٣. فروايتان مختلفتان، هما: (هُوَ الوَاهِبُ المِائَةَ المُصْطَفَا*ةَ كالنّخلِ طافَ بها المجترمْ) ٢: ٦٣، و: (هُوَ الوَاهِبُ المِائَةَ المُصْطَفَا * ةَ، كالنخلِ زينها بالرَّجنْ) ٢: ٦٦.

أنَّ المعنى في (المنطلق): الانطلاقُ المخصوصُ، فكذلك سيكون المعنى في (الواهب)، أي: الهبَة المخصوصة، وكأنَّه وهب هذه المئةَ من الإبل، ثُمَّ لم يَعُدْ لمثلها، وهذا نقضٌ للغرض، من حيث كان المقامُ مقامَ مدح، وغرضُ الشاعر الثناء على الممدوح بالكرم، ومعنى البيت الذي يوافق الغرضَ هو: أنَّه الذي من شأنه أن يهَب المئة بعد المئة، وأنَّ هذا شأنه وعادته دائمًا، فتكون (أل) للتعميم، وفي قوة (أل) الجنسيَّة، وليست عهديَّة(١).

٤- تعدُّدُ أسباب الاستحالة وتنوُّعُ عواملها بين عوامل لغويَّة وأخرى عقليَّة: وهي الأسباب التي أقيمت الدراسة عليها، وخُصِّص لها المبحث الثاني، ويمكن عرضُها ههنا بإيجاز على النحو الآتي:

السبب الأول: الإخلال بالتَّناسب الدِّلالي بين عناصر التركيب، ونعني به فقدانَ الانسجام الدلاليّ بين عناصر التركيب وتنافرَها.

السبب الثاني: مخالفة السياق، ونعني به عدمَ ملاءمة التركيب للسياق الخاص الوارد فيه، سواء أكان هذا السياق لغويًّا أم غيرَ لغويٍّ.

السبب الثالث: الإخلال ببنية التركيب الأساسيَّة، ونعني به غيابَ أحد عنصرَي التركيب الأساسيَّين، وهما المسند والمسند إليه.

السبب الرابع: مخالفة المنطق العقليّ، ونعني به الإخلالَ بالعلاقات المنطقيَّة الحاكمة للتركيب، وعدمَ انسجام التركيب مع مبادئ العقل وقوانينه.

العلاقة بين التراكيب المستحيلة ونظريَّة النظم:

وردت هذه التراكيب المستحيلة في سياق شرح الجرجانيّ لنظريَّة النظم، وفي أبواب متفرِّقة من أبوابه التي عقدها لتفسير خصائص النظم، كباب: التقديم والتأخير، والقصر

(١) ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٢٢، وسيمرُّ معنا هذا الشاهد في المبحث الثاني

والاختصاص، والوصل والفصل، وغيرها، وقد يُتساءل عن وجه ورود التراكيب المستحيلة في كتاب الدلائل الذي يتناول قضيَّة النظم، وقد يُظَنُّ أنَّ ثَمَّة مفارقة، وجهُها أنَّ التراكيب المستحيلة تندرج ضمن المستوى المعياريّ الذي يبحث في صحَّة التركيب وفساده وقبوله ورفضه، في حين أنَّ نظريَّة النظم تتجاوز البحث في هذا المستوى إلى البحث في أسرار ومزايا الأنماط البليغة العالية من الكلام والتراكيب اللغويَّة. ويمكن أن يُجاب عن هذا من خلال نقطتين، نتبيَّن فيهما العلاقة بين التراكيب المستحيلة ونظريَّة النظم:

الأولى: ذكرنا من قبل أنَّ الاستحالة في التراكيب عند الجرجانيّ هي استحالة عقليَّة، وإن تعدَّدت أسبابها ما بين أسباب دلاليَّة أو نحويَّة أو منطقيَّة أو سياقيَّة، ونظريَّةُ النظم ترتكز على أساس عقليٍّ ما زال الجرجانيُّ على مستوى التنظير يصرّح به ويلمِّح، وبعيدًا عن تعريفات النظم التي ينصُّ فيها على دور العقل فيه، نجده قد كَرَّرَ مفردة (العقل) ومشتقَّاتها في كتاب (دلائل الإعجاز) أكثرَ من (٢٠٠) مرَّة، هذا غير المفردات التي ترادفها وتقاربها ، كالفكر والرويَّة والنظر والتأمُّل وغيرها، وكلُّ هذا إيمانٌ منه بمركزيَّة العقل في اللغة، وأنَّها نتاج عمليَّات عقليَّة بحتة، فإنْ أنت أحسنتَ في هذه العمليات العقليَّة ورتَّبتَ فيها المعاني "لم تحتجْ إلى أن تستأنف فكرًا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتَّب لك بحكم أنَّها خدمٌ للمعاني، وتابعةٌ لها، ولاحقةٌ بها"(١).

فكان من الطبيعيّ أن نجده في تطبيقات هذه النظريَّة يحاكم التراكيب ويخضعها لاختبارات عقليَّة، فيبحث عن عناصر التركيب الأساسيَّة التي لا يُعقل معنى التركيب إلا بوجودها، وهي عناصر الإسناد، ويَحْكُم بالاستحالة عند غياب أحدها، ويبحث في مدى الانسجام الدلاليّ بين تلك العناصر، ويحكم بالاستحالة في حال تنافرها، ويبحث في مطابقة التركيب لسياقه الخاصِّ، وينبِّه على أنَّه ربَّما أدَّت عدمُ مطابقةِ التركيب لسياقه إلى استحالة التركيب العقليَّة، ويبحث كذلك في صحَّة العلاقات المنطقيَّة التي تحكم

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٤٥.

التركيب، وفي انسجام التركيب مع مبادئ العقل ومقتضياته، ويحكم بالاستحالة في حال الإخلال بتلك العلاقات المنطقيَّة ومخالفةِ تلك المبادئ العقليَّة.

الثانية: قد يورد الجرجانيُّ بعض التراكيب المستحيلة ويحلِّلها في كتابه لإقناع القارئ بصحَّة قواعد النظم التي يقرِّرها، ووجهُ ذلك أنه يقرِّر القاعدة ويمثِّل لها ويحتجُّ لها ويسوق أمثلة واضحة يسلِّم القارئُ بصحَّة وجهِ الاستدلال بها، وهذه الأمثلة الواضحة هي التراكيب المستحيلة، وهو مبدأ حجاجيٌّ ينسجم مع منهج الجرجانيّ في كتابه الدلائل، يقوم هذا المبدأُ على إثبات صحَّة الفكرة بتقديم ما يناقضها وإظهار استحالته، ومعنى ذلك أنَّ الجرجانيَّ لا يقصد إلى تحليل أخطاء التراكيب المستحيلة، بل يوظِّفها وسيلةً لإثبات صدق القاعدة التي يشرحها ويريد تقريرها.

ويمكن الإشارة ههنا إلى أحد الأمثلة التي تدلُّ على المقصود، وذلك أنَّ الجرجانيَّ يقرِّر بالفَرْقِ الدلاليّ بين تقديم اللفظ وتأخيره، وأنَّه لا يكفي أن يقال في اللفظ المتقدِّم: "إنَّه قُدِّم للعناية، ولأنَّ ذِكْرَه أهمُّ"(١)، ثمَّ يُثْبت قاعدةً نظميَّةً هي: أنَّ تقديم الفعل الماضي بعد همزة الاستفهام يعني السؤالَ عن الفعل نفسه والشكَّ فيه، وأنَّ الغرض أنْ تعْلَم بوجوده من عدمه، كأن تقول: (أفعلتَ؟)، وأنَّ تقديم الاسم (الفاعل) في هذا الموضع على الفعل يعني السؤال عن الفاعل والشكَّ فيه، أهو أم غيره؟، وأمَّا الفعلُ فهو واقع لا ريب، وهذا كأن تقول: أأنت فعلت؟. ثمَّ يمثِّل بأمثلة على ذلك، ويرجعُ فيَختارُ بدقَّةٍ وعنايةٍ أمثلةً واضحة تُثْبت صدقَ التفريق بين الحالين، وهي تراكيب مستحيلة لا بُدَّ أن يُسلِّم القارئُ – إذا هو حكَّم عقلَه – ببطلانها، ويقتنعَ بصحَّة القاعدة النظميَّة التي يسعى الجرجانيُّ لتقريرها، فيقول: "وممَّا يُعلَم به ضرورةً أنَّه لا تكون البدايةُ بالفعل كالبداية بالاسم أنَّك تقولُ: (أقلتَ شعرًا قطُّ؟)، (أرأيتَ اليومَ إنسانًا؟)، فيكونُ كلامًا

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٧٨.

مستقيمًا، ولو قلتَ: (أأنتَ قلت شعرًا قطُّ؟)، (أأنت رأيت إنسانًا؟)، أحَلْتَ"[١]، مِنْ حيثُ كان المقدَّمُ في هذه التراكيب المستحيلة الاسمَ، وهذا يعني أنَّ الفعل وقع بالضرورة وإنَّما تريد أن تسأل عن فاعله، ولكنَّ الإشكال هو في كون هذا الفعل مطلقًا، وأنَّه "ليس ممَّا يختصُّ بهذا دون ذاك حتى يُسأل عن عين فاعله"[٢]؛ والسؤالُ عن الفاعل "إنَّما يُتصوَّر إذا كانت الإشارةُ إلى فعل مخصوص، نحو أن تقول: (منْ قال هذا الشِّعر؟، ومن بنى هذه الدَّار؟ ومن أتاك اليوم؟، ومن أذِن لك في الذي فعلتَ؟)، وما أشبَه ذلك ممَّا يمكن أن يُنَصَّ فيه على مُعَيَّن، فأمَّا قيلُ شعرٍ على الجملة، ورؤيةُ إنسانٍ على الإطلاق، فمحالٌ ذلك فيه"[٣]، ثمَّ يُعقِّبُ الجرجانيُّ أخيرًا ويكشف سبب استدعائه لهذه التراكيب المستحيلة، فيقول: "ولو كان تقديمُ الاسم لا يوجب ما ذكرنا، من أن يكون السؤالُ عن الفاعل من هو؟ وكان يصحُّ أن يكون سؤالًا عن الفعل أكان أم لم يكن؟ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك"[٤].

وخلاصة هذا المبحث أنَّ الاستحالة لدى الجرجانيّ عقلية، تتعدَّد مداخلها الأولى وأسبابها إلى أربعة، هي: الإخلال بالتَّناسب الدلاليّ بين عناصر التركيب، ومخالفة السياق، والإخلال بالبنية الأساسيَّة للتركيب، ومخالفة المنطق العقليّ. كما أنَّ هذه الاستحالة تتَّسم عند الجرجانيّ بخصوصيَّة تميزها عن غيرها من أوصاف (الحظر) التي ترِد عنده، فالوصف بالاستحالة لديه يصدر في الأصل عن اعتبارات عقليَّة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا بخلاف الأوصاف الأخرى التي تصدر عن اعتبارات نحويَّة أو لغويَّة بحتة، كما أنَّها تتَّسم بأنَّها ليست وصفًا مطلقًا ثابتًا، بل

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٠.
(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٠.
(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٠.
(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٠.

وصف نسبيٌّ قابل للتفاوت، وهي كذلك ضربان داخليَّة نابعة من التركيب نفسه، وخارجيَّة يكون التركيب فيها مستحيلًا في مقام دون مقام، كما تتَّسم الاستحالة عند الجرجانيّ بتنوُّع أسبابها الأولى بين أسباب لغويَّة وأخرى عقليَّة. وأخيرًا رأينا أنَّ ورود هذه التراكيب المستحيلة ذات البعد العقليّ في سياق شرحه لنظرية النَّظم ينسجم مع الأساس العقليّ الذي بنى عليه الجرجانيُّ هذه النظريَّة، كما وجدنا الجرجانيَّ ربَّما أورد هذه التراكيبَ المستحيلة لإقناع القارئ بصحَّة قواعد النظم التي يقرِّرها، ووجهُ ذلك أنه يقرِّر القاعدة ويمثِّل لها ويحتجُّ لها ويسوق أمثلة واضحة يسلِّم القارئُ بصحَّة وجهِ الاستدلال بها، وهذه الأمثلة الواضحة هي التراكيب المستحيلة.

المبحث الثَّاني: أسباب الاستحالة

لكي يحظى التركيبُ بالقبول يجب أن يستقيم نحويًّا ودلاليًّا وسياقيًّا ومنطقيًّا، فهَهُنا أربعة مستويات، واستقامةُ التركيب نحويًّا بأن يجيء على إحدى الصور التجريديَّة للبنية الأساسيَّة للتراكيب اللغويَّة: فعل+فاعل، أو مبتدأ+خبر، في تأليفٍ موافقٍ لقوانين النَّحو وقواعده، واستقامتُه دلاليًّا بأنْ تنسجم دلالة كلِّ عنصر في التركيب مع دلالات عناصر التركيب الأخرى بحيث تتآلف فيما بينها، واستقامتُه سياقيًّا بأن تتلاءم دلالة التركيب مع السياق الخاصِّ الذي يَرِدُ فيه، واستقامتُه منطقيًّا بأن تصحَّ العلاقات المنطقيَّة بين عناصر التركيب، وتتوافق دلالةُ التركيب مع مبادئ العقل(١).

وعند اختلال أحد هذه المستويات الأربع تنشأ أسباب الاستحالة كما رأيناها في تحليل عبد القاهر الجرجانيِّ، وهي: الإخلال بالبنية الأساسيَّة للتركيب، والإخلال بالتناسب الدلاليِّ بين عناصر التركيب، ومخالفة السياق، ومخالفة المنطق العقليِّ. وهذا المبحث معقودٌ للتعريف بهذه الأسباب والتمثيل لها.

السبب الأوَّل: الإخلال بالتَّناسب الدلاليِّ بين عناصر التركيب:

يجب أن تكون الدلالة المعجميَّة الخاصَّة لكلِّ عنصر من عناصر التركيب قابلةً للاستجابة والتَّفاعل مع دلالات عناصر التركيب الأخرى، بحيث تتآلف وتنسجم هذه الدلالات فيما بينها، وهذا ما نعنيه بالتناسب الدلاليِّ بين عناصر التركيب، فهو على هذا شرطٌ في صحَّة التركيب، والإخلال به ربَّما أدَّى إلى انعدام المعنى أو تناقضه، ومِنْ ثمَّ استحالته عقليًّا، وهو – بالمعنى الذي ذكرناه – قريبٌ من (التناسق الدلاليِّ) الذي

(١) تحدَّث الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، في كتابه "النحو والدلالة". (ط١، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠م). عن مستويي النحو والدلالة، وحاول تأصيل (المعنى النحوي الدلالي) المأخوذ من (المعنى الدلالي) و(المعنى النحوي). يُنظر ما كتبه في المبحثين: الأول والثاني من الكتاب.

جاء في قول الجرجانيّ: "ليس الغرضُ بنظم الكلِم، أن توالت ألفاظُها في النُّطق، بل أن تناسقت دلالتُها، وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل"(١).

والتراكيب التي أحالها الجرجانيُّ لهذا السبب هي من نوع التراكيب التي أحالها سيبويه في نصِّه الذي أشرنا إليه من قبل، حين أحال: (أتيتك غدًا)، و(سآتيك أمْس)، و(سوف أشرب ماء البحر أمْس)، فكلُّ هذه التراكيب مستحيلة؛ لأنَّها تؤدِّي معاني متناقضة يتعذَّر على العقل تصوُّرها، وسببُ الاستحالة فقدان التناسب الدلاليّ في كلِّ تركيب منها، من حيث كانت دلالةُ الفعل (أتى) الزمنَ الماضي، وهي تُناقِضُ دلالةَ الظرف (غدًا). ودلالةُ (السِّين) الاستقبال، وهي تُناقِضُ دلالةَ الظرفِ (أمْس) الدالِّ على الزمن الماضي. ودلالةُ (سوف) على الاستقبال تُناقِض دلالةَ (أمْس) على المضيّ.

إلا أنَّ الفرْق بين الاستحالة عند سيبويه والاستحالة عند الجرجانيّ أنَّها عند سيبويه استحالة مباشرة ناتجة من تناقض الدلالة الأوليَّة لكلٍّ من المفردتين، فدلالةُ الفعل (أتى) على الزمن الماضي تناقِض دلالةَ الظرف (غدًا) على الاستقبال، في حينِ أنَّ الاستحالة عند الجرجانيّ غيرُ مباشرة؛ لأنَّها استحالة ناتجة عن عدم تناسب دلالاتٍ غير أوَّليَّة للمفردات، بل هي دلالات ثانويَّة، اكتسبتْها المفرداتُ بعد تركيبها. وتفسير هذا الفرق بين الاستحالة عند سيبويه والاستحالة عند الجرجانيّ يعود إلى اختلاف المقامات والأغراض: فسيبويه كان في مقدِّمة كتابه في مقام تأسيسٍ وتعريفٍ بالكلام العربيّ المقبول وغير المقبول، لينطلق بعد ذلك لتبيان قواعد الكلام العربيّ المقبول، فكان الغرضُ من التمثيل هو التعريفَ، فاختار أسهلَ وأقربَ ما يحقِّق غرضَه. في حين أنَّ أمثلة الجرجانيّ جاءت في سياق شرح نظريَّة (النظم)، وهو مستوى أعلى من مجرَّد الكلام المقبول، ولذا كانت الاستحالةُ غير مباشرة. ويحسن أن نمثِّل ههنا بما يدلُّ على القصد، فقد أحال

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٤٢.

الجرجانيُّ أن تقول: "(ما أنا قلتُ شعرًا قطُّ) و(ما أنا أكلت اليوم شيئًا) و(ما أنا رأيت أحدًا من النَّاس)؛ وذلك أنَّه يقتضي المحال، وهو أن يكون ههنا إنسانٌ قد قالَ كلَّ شِعر في الدُّنيا، وأكَلَ كلَّ شيء يؤكل، ورأى كلَّ أحد من الناس، فنفيتَ أن تكونه"(١)، وسببُ الاستحالة هو فقدان التناسب الدلاليّ بين دلالة تقديم الفاعل في النفي، وهو الضمير (أنا)، ودلالة العموم للاسم النكرة (شعرًا) و(شيئًا) و(أحدًا). وبيانُ هذا أنَّ النظم يقتضي أنَّ تقديم الفعل في الخبر المنفيّ يعني نفيَ الفعل عن المسند إليه فقط، ولا يعني أنَّ الفعل لم يقع ألبتَّةَ، فربَّما وقع من غير المسند إليه، وهذا كأن تقول: (ما فعلتُ)، وأمَّا تقديم الفاعل فيعني شيئين: نفيَ الفعل عن المسند إليه، وأنَّه واقعٌ من غيره، وهذا كأنْ تقول: (ما أنا فعلت)، ومِنْ ثَمَّ يستحيل أن يكون المنفيُّ عامًّا مع تقديم الفاعل، فلا تقول: (ما أنا قلت شعرًا)؛ وذلك لأنَّ نظم التركيب يقتضي أنَّك نفيت عن نفسك هذا الفعل، وأثبتَّه لغيرك، فيلزم منه أنَّ غيرك قد قال كلَّ شعْر؛ ودلالةُ العموم لازمةٌ من حيث كانت "النَّكرةُ في سياق النَّفي تَعُمُّ"(٢)، ففسادُ التناسب الدلاليّ بين دلالتَي عنصرَي التركيب أدَّى إلى معنًى لا يتصوَّره العقل، ومثْلُ هذا التركيبِ التركيبان الآخَران. وأمَّا مع تقديم الفعل فيصلح أن يكون المنفيُّ عامًّا، فلك أن تقول: (ما قلتُ شعرًا قطُّ) و(ما أكلتُ اليوم شيئًا) و(ما رأيتُ أحدًا من الناس)؛ من حيث كان تقديم الفعل في الخبر المنفيّ لا يعني بالضرورة أنَّه واقعٌ من غيرك. والذي نودُّ أن نلفت إليه الانتباه ههنا هو أنَّ الدلالتين المتنافرتين في كلِّ تركيبٍ هما دلالتان ثانويَّتان اكتسبتهما المفردتان: (أنا) و(شعرًا)، أو (أنا) و(شيئًا)، أو (أنا) و(أحدًا)، بعد التركيب، وأمَّا دلالتاهما الأُوْليَان المعجميَّتان فلا تنافرَ ولا تعارضَ بينهما، وهذا بخلاف التنافر الدلاليّ الناتجِ عن الدلالتين

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٧.

(٢) أحمد بن إدريس القرافي، "الذخيرة للقرافي". تحقيق محمد حجي وآخرين (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م)، ١: ٨٩.

الأُوْلَيَين للكلمتين المتناقضتين في كلِّ تركيبٍ من أمثلة سيبويه، كما ذكرْنا من قبل.

وننتقل الآن إلى تراكيب أخرى وصفها الجرجانيُّ بالاستحالة؛ لفساد التناسب الدلاليّ بين عناصرها، فمن ذلك تراكيب يمكن إلحاقها بالتراكيب السابقة، إلا أنَّ تلك جاءت في باب التقديم والتأخير مع النفي، وهذه مع الاستفهام، فقد أحال أن تقول: (أأنتَ قلت شعرًا قطُّ؟، أأنت رأيت إنسانًا؟)؛ وعبارتُه: "ولو قلتَ: (أأنتَ قلت شعرًا قطُّ؟، أأنت رأيت إنسانًا)، أحَلْتَ"(١)، يعني: أتيت بـ (المحال)؛ وذلك لأنَّ هذه التراكيب تؤدِّي معنًى مستحيلًا لا يتصوَّره العقل، وهو أنَّك تسأل عن إنسان قال كلَّ شِعر في الدُّنيا، ورأى كلَّ إنسان في الدُّينا، وهذا معنًى مستحيل يتعذَّر على العقل الإنسانيّ تصوُّره، فاستحال التركيبُ لذلك. وقد مرَّت معنا هذه الأمثلة من قبل، ويكفي أن نقدِّم بالقاعدة النظميَّة التي جاءت الاستحالة في سياقه، ثمَّ نشير إلى موضع الاستحالة. فنظمُ الكلام –كما يقرِّر عبد القاهر – يقتضي أنَّ تقديم الفعل الماضي بعد همزة الاستفهام يعني السؤالَ عن الفعل نفسه والشكَّ فيه، وأنَّ الغرض أن تعلم بوجوده من عدمه، كأن تقول: (أفعلتَ؟)، وأنَّ تقديم الاسم (الفاعل) في هذا الموضع على الفعل يعني السؤال عن الفاعل والشكَّ فيه، أهو أم غيره؟، وأمَّا الفعلُ فهو واقع لا ريب، وهذا كأن تقول: أأنت فعلت؟ وموضعُ الاستحالة هو تنافر الدلالتين: الدلالة الناتجة عن تقديم الفاعل وهي: أنَّ الفعل واقع بالضرورة، والدلالة الناتجة عن وقوع النكرة بعد الاستفهام، وهي: الإطلاق، والمعنى المستحيل الناتج عن هذا التركيب الفاقد للتناسب الدلاليّ هو: أنَّك تسأل عن إنسان قال كلَّ شعر في الدُّينا، ورأى كلَّ إنسان في الدُّينا.

وفي السياق ذاته يعبِّر الجرجانيُّ عن تراكيب أخرى مستحيلة للسبب نفسِه بأنَّها (خروج عن كلام الناس)، وأنَّ التركيب المستحيل (ليس بقول)، وهي تعبيرات يمكن أن

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٠.

ترشدنا إلى طبيعة هذه التراكيب وطبيعة الاختلال فيها، وأنَّ هذا الاختلال ليس خرقًا لنظام اللغة فقط، بل هو فساد يخرجها من كلام البشر على الجملة؛ وذلك لتعذُّر إدراك معانيها على العقل البشريّ عامَّة، وإن كان منشأُ الاستحالة فيها أيضًا عائدًا إلى فساد التناسب الدلاليّ للتركيب، يقول الجرجانيُّ: "فلو قلتَ: (أأنت بنيتَ الدَّارَ التي كنتَ على أن تبنيها؟)، (أأنت قلتَ الشعرَ الذي كان في نفسك أن تقوله؟)، (أأنت فرغْتَ من الكتاب الذي كنتَ تكتبه؟)، خرجْتَ من كلام الناس. وكذلك لو قلتَ: (أبنيتَ هذه الدارَ؟)، (أقُلْتَ هذا الشِّعرَ؟)، (أكتبتَ هذا الكتابَ؟)، قُلتَ ما ليس بقول؛ ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهَد الذي هو نُصْبُ عينيك أموجودٌ أم لا؟"(١)، فهذه التراكيب كلُّها مرفوضة مستحيلة لاستحالة معناها، ووجهُ استحالة معناها – هذه المرَّة – عائد إلى التناقض، وذلك أنَّه إذا قُدِّم الفاعلُ في هذا السياق فهذا يعني أنَّ الشكَّ فيه وأنَّ الفعل واقع، كما في مثل: (أأنت بنيت الدارَ التي كنتَ على أن تبنيها؟)، ولكن جاء في آخر التركيب ما يدلُّ على عدم وقوع الفعل، فحصل التناقضُ بين ما يدلُّ على وقوع الفعل في صدر التركيب وما يدلُّ على عدمه في آخره، وكذلك حين قُدِّم الفعلُ في التراكيب الأخرى، فإنَّ هذا يعني أنَّ الشكَّ والسؤال عنه، وأنَّ السائل لا يعلم أوقع الفعل أم لا؟، كما في مثل: (أبَنَيْتَ هذه الدارَ؟)، ولكن الإشارة إلى الدار تدلُّ على أنَّها مبنيَّة وأنَّ الفعل قد وقع، فحصل التناقض أيضًا.

ونختم بمثال آخر في باب (القصر)، حيث يحيل الجرجانيُّ أن تقول: (جرير هو القائلُ هذا البيتَ وفلانٌ)، ومثلُه كلُّ تركيب كان الخبرُ فيه معرفةً وأفاد (القصرَ)، ثم عُطف عليه بمبتدأ ثانٍ، مثل: (زيد المنطلق)، فإنَّه يمتنع، بل يستحيل: (زيدٌ المنطلقُ وعمرٌو)؛ وذلك لأنَّه سيؤدِّي معنى مستحيلًا سببه التناقض بين قصْرِ حكم الخبر على المبتدأ وإشراكِ غيرِه معه فيه. ومنشأ الاستحالة هو فقدان التناسب الدلاليّ للتركيب،

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٠.

من حيث كان النظم يقتضي أنَّ تعريف الخبر في مثل: (زيد المنطلق) يعني قصرَ معناه على المبتدأ؛ لأنَّك لا تقول ذلك إلا "مع من عرف أنَّ انطلاقًا كان إمَّا من زيد وإمَّا من عمرو، فأنت تعلمه أنَّه كان من زيد دون غيره"(١)، وهذا بخلاف الخبر النكرة في مثل: (زيدٌ منطلقٌ)، فإنَّ "كلامَك مع من لم يعلم أنَّ انطلاقًا كان، لا مِن زيد ولا من عمرو، فأنتَ تُفيده ذلك ابتداءً"(٢)، وبناءً على ذلك فإنَّه يجوز مع الخبر النكرة الإتيانُ بمبتدأ ثانٍ معطوفٍ على الأوَّل وإشراكُه معه في معنى الخبر، فيجوز: (زيد منطلق وعمرٌو)، ولا يجوز هذا مع الخبر المعرفة، فلا تقول: (زيد المنطلق وعمرو)؛ "لأنَّ المعنى مع التعريف على أنَّك أردْتَ أن تُثبت انطلاقًا مخصوصًا قد كان من واحد، فإذا أَثْبَتَّه لزيد لم يصحَّ إثباتُه لعمرو"(٣). فههنا التناقض الذي أحال التركيب، الجمع بين القصر والعطف. ثمَّ مثَّل الجرجانيُّ بمثال آخر يوضِّح الفكرة ويجلِّيها، فاختار فعلًا غيرَ (الانطلاق) الذي ربَّما يدِقُّ إدراكُ كونِه مخصوصًا بواحد في مثل هذا التركيب، وهو قولُ البيت من الشِّعر، فهذا ممَّا لا يُتصوَّر أن يكون من اثنين، يقول الجرجانيُّ: "ومن الواضح في تمثيل هذا النحو قولُنا: (هو القائلُ بيتَ كذا)، كقولك: (جريرٌ هو القائلُ: ولَيْسَ لِسَيْفي في العِظَامِ بقيّةٌ)(٤)، فأنت لو حاولتَ أن تشرك في هذا الخبر غيره، فتقول: (جريرٌ هو القائلُ هذا البيتَ وفلانٌ)، حاولتَ محالًا؛ لأنَّه قول بعينه، فلا يُتصوَّر أن يَشْرَكَ جريرًا فيه غيرُه"(٥).

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٢٠.
(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٢٠.
(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٢١.
(٤) سبق تخريج البيت
(٥) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٢١.

السَّبب الثَّاني: مخالفة السِّياق:

كان منشأ الاستحالة في التراكيب السابقة نابعًا من داخلها، ولذلك استحالت استحالةً كُلِّيَّةً وصارت تراكيب مرفوضة مطلقًا، لا تُقبل على وجه، أمَّا هذا النوع من التراكيب فإنَّ سبب استحالتها هو عدم انسجامها مع السياق الذي قيلت فيه، فهو عامل خارجيٌّ، ولذلك فهي مستحيلة في سياق دون سياق، وسنمثِّل بأمثلة متنوِّعة لذلك ممَّا وجدناه عند الجرجانيِّ، وسنجعلها في قسمين باعتبار نوعَي السياق: اللغويِّ وغيرِ اللغويِّ:

أوَّلًا: السياق اللغويُّ: ونعني به العناصر اللفظيَّة المحيطة بالتركيب، التي تسهم في تحديد دلالته، أو هو "ما يسبق أو يلحق بالتركيب من كلام يمكن أن يضيء دلالته"(١)، والسياق بهذا يعدُّ مفتاحًا مهمًّا لفهم التركيب وتحديد معناه الصحيح، وسنتعرَّف فيما يلي كيف يستحيل معنى التركيب حين يخالف السياقَ اللغويَّ الذي ورد فيه.

فمن ذلك أنَّ الجرجانيَّ يقرِّر في التفريق بين تقديم الفعل المضارع وتقديم الفاعل في الاستفهام التقريريِّ والإنكاريِّ أنَّك إذا قدَّمتَ الفعل فقُلْتَ: (أفعلتَ؟) كان المعنى "أنَّك تَعْمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون، أو أنَّه لا ينبغي أن يكون"(٢)، وإذا قدَّمت الفاعلَ فقلت: (أأنت تفعل؟) "كنتَ وجَّهْتَ الإنكارَ إلى نفس المذكور، وأبيْتَ أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعلُ وممَّن يجيءُ منه، وأنْ يكون بتلك المثابة"(٣)، و" أردتَ ما تريده إذا قلتَ: ليس هو بالذي يفعل، وليس مثلُه يفعل، ولا يكون هذا

(١) دكتور ردَّة الله بن ردَّة بن ضيف الله الطَّلحيّ، "دلالة السياق". (ط١، مكة: جامعة أمّ القرى، ١٤٢٤هـ)، ٥١. رسالة علميَّة. معهد البحوث العلميَّة.. بتصرُّف يسير.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٣.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٣.

المعنى إذا بدأتَ بالفعل فقلتَ: (أَتفعل؟)"[١].

وبناءً على هذه القاعدة يقرِّر الجرجانيُّ أنَّ الإنكار متوجِّهٌ إلى الفعل في قول امرئ القيس:

أَيقتُلُني والمشْرَفِيُّ مُضَاجِعي وَمَسْنونةٌ زُرْقٌ كأَنيابِ أغوالِ[٢]

"فهذا تكذيبٌ منه لإنسانٍ تهدَّده بالقتل، وإنكارٌ أنْ يقدر على ذلك ويستطيعه"[٣]، ثمَّ ذَكَرَ الجرجانيُّ أنَّه قد يُظنُّ أنَّ الإنكار في هذا البيت متوجِّهٌ للفاعل لا للفعل – على خلاف مقتضى النظم الذي قرَّره الجرجانيُّ – وأنَّ معنى التركيب: أنَّه ليس بالذي يقتلُ مثلي، تعلُّقًا بقول الشَّاعر قبل البيت المذكور:

يَغِطُّ غَطيطَ البَكْرِ شُدَّ خِنَاقُهُ لِيَقْتُلَنِي والمرءُ ليسَ بقتَّالِ[٤]

حيث نفى الشاعرُ في هذا البيت قدرةَ خصمه على قتله بقوله: (والمرء ليس بقتَّال)، فقد يُفهم منه أنَّ الإنكار متوجِّه للفاعل مع أنَّ الفعل هو المقدَّم. وهذا التأويل مستحيل؛ وذلك لأنَّ الشاعر قال: "(والمشرفيُّ مضاجِعي) فذكَرَ ما يكون منعًا من الفعل، ومحالٌ أن يقول: (هو ممَّنْ لا يَجيء منه الفعلُ)، ثمَّ يقول: (إني أَمنعُهُ)؛ لأنَّ المنع يُتصَوَّر فيمن يجيء منه الفعل، ومع من يصحُّ منه، لا منْ هو منه محالٌ، ومن هو نفسه عنه عاجز"[٥]. فالاستحالة في تأويل هذا التركيب هذا التأويلَ ناشئةٌ من تناقضها مع مدلول قرينة لفظيَّة أخرى واردةٍ في السياق ذاته، وبناءً على هذا فيستحيل أن يكون

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو عند امرئ القيس بن حجر الكندي، "ديوان امرئ القيس". اعتنى به عبد الرحمن بن المصطاوي، (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤م) ١٣٧.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو عند امرئ القيس، "ديوان امرئ القيس"، ١٣٧.

(٥) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٤.

معنى تركيب: (أيقتلني؟) كمعنى: (أهو يقتلني؟)؛ ونلحظ ههنا أيضًا خصوصيَّة وصف الاستحالة حين أطلقها الجرجانيُّ على تأويل هذا التركيب دون بقيَّة الأمثلة التي ساقها معه، وهذا لمَّا كان تأويل هذا التركيب يؤدِّي إلى التناقض العقليّ.

ننتقل الآن إلى مثال آخر يستحيل فيه تأويل التركيب لمخالفته لمقتضى السياق اللغويّ الوارد فيه، وهو معنى: (لم يكد يفعل)، حيث ذكر الجرجانيُّ "أنَّه قد جرى في العُرف أن يقال: (ما كاد يفعل) و (لم يكدْ يفعل) في فعل قد فُعِل، على معنى أنَّه لم يَفعل إلاَّ بعد الجهدِ، وبعد أن كان بعيدًا في الظنِّ أن يفْعله"(١)، وهذا الفهم وهمٌ، وكأنَّهم وقعوا فيه تعلُّقًا بمعنى قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة:٧١]، ولم يفطنوا إلى أنَّ إثبات كونهم فعلوا في الآية جاء من دلالة: (فذبحوها) لا مِنْ: (ما كادوا يفعلون)، والمعنى الصحيح لهذا التركيب كما يقول عبد القاهر: "أنَّ الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظُنَّ أنَّه يكون. وكيف بالشكِّ في ذلك؟ وقد عَلِمنا أنَّ (كاد) موضوعٌ لأنْ يَدُلَّ على شدَّة قُرْب الفعل من الوقوع، وعلى أنَّه قد شارف الوجود"(٢)، وبعد هذه التَّقدِمة نأتي إلى موضع الاستحالة وهي في قوله تعالى: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴿٤٠﴾﴾ [النور:٤٠]، وقولِ الشاعر:

إذا غيَّر النأيُ المحبينَ لم يكد رسيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ(٣)

فإنَّه يستحيل أن يكون تأويل التركيبَين: (لم يكد يراها) و(لم يكد رسيس الهوى

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٨١.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٨١.

(٣) البيت من الطويل، وهو منسوب لذي الرمَّة، ولم أجده في ديوانه، وهو عند أبي الفرج الأصفهاني، "الأغاني". تحقيق سمير جابر، (ط٢، بيروت: دار الفكر)، ١٨: ٣٩.

يبرح) على أنَّ الفعل قد وقع فيهما؛ وذلك لأنَّهما واقعان في جوابَي (إذا) الشرطيَّة، وهي تُمحِّض الفعلَ بعدها للاستقبال، من حيث كانت "ظرفًا للمستقبل مضمَّنة معنى الشَّرط"(١)، فادِّعاءُ وقوع الفعلين في الزمن الماضي يوقع في تناقض عقليٍّ بين الزمنَين: المستقبل الذي يدلُّ عليه الشرط، والماضي الذي يدلُّ عليه (لم يكد)؛ وهذا يستحيل عقلًا. ومن هنا استحال تأويل تركيب (لم يكد) بأنَّ الفعل بعدها واقع؛ لأنَّ هذا التأويل يخالف مقتضى دلالة السياق اللغويِّ الوارد فيه. يقول الجرجانيُّ: "(لم يكد) في الآية والبيت واقع في جواب (إذا)، والماضي إذا وقع في جواب الشرط على هذا السبيل، كان مستقبَلًا في المعنى فإذا قلتَ: (إذا خرجْتَ لمْ أخرُجْ)، كنتَ قد نفَيْتَ خروجًا فيما يُستقبل. وإذا كان الأَمر كذلكَ، استحال أن يكونَ المعنى في البيتِ أو الآيةِ على أنَّ الفعل قد كان؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أن يجيءَ (بلم أفعلْ) ماضيًا صريحًا في جواب الشرط فتقول: (إذا خرجتَ لم أخرجْ أمسِ)، وذلك محالٌ"(٢).

ثانيًا: السياق غير اللغويِّ: ونعني به كُلَّ ما يحيط بالتركيب من ظروف وعوامل خارجيَّة وعناصر غير لغويَّة، وهو بلا ريب محدِّدٌ مهمٌّ في فهم التركيب ومؤثِّر رئيس في تفسيره والحكم عليه.

ونجد في هذا أنَّ الجرجانيَّ كان كثيرًا ما يحمل تراكيب على وجهٍ دون وجهٍ؛ لاستحالة ذلك الوجه الممنوع مستعينًا بالسياق غير اللغويِّ (المقام)، ومن الأمثلة على ذلك أنَّه يستحيل عطفُ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ١٥﴾ [البقرة:١٥]، على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ

(١) أبو محمد عبد الله بن يوسف، ابن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق مازن المبارك محمد علي حمد الله، (ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م)، ١٢٧.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٨٢.

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾[البقرة:١٤]، مع كون الجملتين متَّفقتَين في (الخبريَّة)، وهذا موضع من مواضع (الوصل)(١)؛ إلا أنَّ المانع من العطف هو ما يترتَّب عليه من فساد المعنى واستحالته، من حيث كان العطف يقتضي التشريكَ في الحكم، والجملةُ الأولى حكايةٌ عن المنافقين، والثانيةُ خبرٌ من الله تعالى، والتشريكُ بينهما مستحيل؛ لأمرين عبَّر عنهما الجرجانيُّ فقال: "لاستحالة أن يكون الذي هو خبرٌ من الله تعالى، معطوفًا على ما هو حكاية عنهم، ولإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبرًا من الله تعالى، إلى كونه حكاية عنهم، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنَّهم مؤاخذون، وأنَّ الله تعالى معاقبُهم عليه"(٢)، فالأمر الأوَّل هو فساد المعنى في التشريك بين القولين لاختلاف مصدرَيهما، فالقول الأوَّل من المنافقين، والقول الثاني من الله تعالى، والأمر الثاني هو فساد المعنى واستحالته أيضًا، وهو أنْ يشهد المنافقون على أنفسهم بالذنب والعقوبة.

ومن ذلك الاستحالة التي أشار إليها عند قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾[هود:٢٨]، فقد قدَّم بقاعدة – سبقت الإشارةُ إليها – في التفريق بين تقديم الفعل المضارع وتقديم الفاعل في الاستفهام التقريريّ والإنكاريّ، وهي أنَّ تقديم الفاعل في مثل: (أأنت تفعل؟)، يعني توجيهَ الإنكار إليه، وكأنَّك تقول: "ليس هو بالذي يفعل، وليس مثلُه يفعل"(٣)، وإنما غَيْرُه...، وتقديمَ الفعل في مثل: (أفعلتَ؟) يعني توجيهَ الإنكار إلى الفعل نفسه، وأنَّه لا ينبغي أن يكون. وحيث كان الفعل هو المتقدِّمَ في الآية كان الإنكار متوجِّهًا إلى فعل الإلزام نفسه ولا إشكال؛ لكنَّه أشار إلى

(١) ينظر: محمد بن عبد الرحمن القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة". تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، (ط٣، بيروت: دار الجيل)، ٣: ١٢٧.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٥٤.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٤.

استحالة أن يُراد بهذا التركيب في الآية ما يُراد بالتركيب الذي يتقدَّم فيه الفاعلُ مع الاستفهام؛ وذلك لأنَّ المعنى حينئذ سيخالف مقتضى المقام، وأنَّه لا يليق في حقِّ الله تعالى، فهي استحالةٌ أقرب ما تكون إلى (الاستحالة الشرعيَّة)(١)، يقول الجرجانيُّ: "وكذلك مُحالٌ أن يكون المعنى في قوله جلَّ وعلا: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [هود:٢٨]، أنَّا لسنا بمثابة من يجيء منه هذا الإلزامُ، وأنَّ غيرنا من يفعله، جلَّ الله تعالى"(٢).

ونختم بمثال من الشِّعر، حيث ذكر الجرجانيُّ أنَّه يستحيل أن تكون (أل) عهديَّة في الاسم المشتقِّ الواقع خبرًا، وقد قُيِّد بمخصِّصٍ يجعله في حكم نوع برأسه؛ وهذا كـ (الواهب) في مثل: (هو الواهب المئة المصطفاة) الواردة في قول الأعشى:

هُوَ الواهِبُ المِئَةَ المُصْطفاةَ إمَّا مِخاضاً وإمَّا عِشَاراً(٣)

وذلك لأنَّنا حين نجعلها عهديَّة فهذا يعني أنَّها مثل (أل) في: (زيد هو المنطلق)، فكما أنَّ المعنى في (المنطلق): الانطلاقُ المخصوص، فكذلك سيكون المعنى في (الواهب)، أي: الهبَة المخصوصة، وكأنَّه وهب هذه المئةَ من الإبل، ثمَّ لم يعد لمثلها، وهذا نقضٌ للغرض، من حيث كان المقامُ مقامَ مدح، وغرضُ الشاعر الثناء على الممدوح

(١) من الأمثلة عليها ما جاء عند خالد بن عبد الله الأزهري، "شرح التصريح على التوضيح". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٢: ١٧٢. حيث يجب أن تكون (أمْ) المنقطعة داخلة على استفهام إنكاري مقدَّر؛ لئلَّا يلزم المحال، قال: "قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة الطور:٣٩]، أي: بل أله البنات؟، إذ لو قدَّرتَ الإضراب المحض لزم المحال، وهو الإخبار بنسبة البنات إليه، تعالى عن ذلك".

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٤.

(٣) سبق تخريج البيت، ويُنظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٢٢.

بالكرم، ومعنى البيت الذي يوافق الغرضَ هو: أنَّه الذي من شأنه أن يهَبَ المئة بعد المئة، وأنَّ هذا شأنه وعادته دائمًا، فتكون (أل) للتعميم، وفي قوَّة (أل) الجنسيَّة.

وقد عبَّر الجرجانيُّ عن هذا التأويل الفاسد بـ(المحال)؛ وعلَّل لوجه الاستحالة بأنَّه خلاف الغرض، وهو ما يعني مخالفةَ المقام، يقول الجرجانيُّ: "وهكذا محالٌ أن تقصد في قولِه: (هو الواهب المئةَ المصطفاةَ)، إلى هبَة واحدة؛ لأنَّه يقتضي أَن يقصد إلى مئة من الإبل قد وهبها مرَّةً، ثمَّ لم يعدْ لمثلها. ومعلومٌ أنَّه خلافُ الغرض؛ لأنَّ المعنى أنَّه الذي من شأنه أن يهَب المئةَ أبدًا، والذي يبلغُ عطاؤه هذا المبلغَ، كما تقول: هو الذي يُعطي مادحه الألفَ والألفين"(١).

السَّبب الثَّالث: الإخلال بالبنية الأساسيَّة للتركيب:

البنية الأساسيَّة للتركيب(٢)هي المبتدأ والخبر في الجملة الاسميَّة، والفعل والفاعل في الجملة الفعليَّة، وهاتان الصورتان هما أقلُّ الصُّور التي يمكن أنْ يأتلف منهما الكلام(٣)، وهذه العناصر الأربعة هي العناصر الإسناديَّة، التي تكوِّن المعنى الأساسيَّ للجملة، وبدون هذه العناصر لا تقوم جملة ولا يتأتَّى تركيب، فـ "التركيب الذي ينعقد به الكلامُ ويحصل منه الفائدةُ لا يحصل إلا من اسمين نحو: زيد أخوك، والله إلهنا،... أو مِنْ فعل واسم، نحو: قام زيدٌ، وانطلق بَكرٌ"(٤)، وغيابُ أحد ركني الإسناد يفسد التركيب ويحيله

---

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٣١.

(٢) نعني بطبيعة الحال -: التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة، كما سيأتي معنا، وهو مرادفٌ للجملة.

(٣) أبو محمد عبد الله بن يوسف، ابن هشام، "شرح قطر الندى وبل الصدى". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة)، ١: ٤٤.

(٤) أبو البقاء يعيش بن أبي السرايا، "شرح المفصل في النحو". (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية)، ١: ٢٠ بتصرف يسير، وينظر: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٣.

ويجعله بلا معنًى، ولذا أطلق النحاةُ على هذه الأركان الأربعة (العُمَدَ)[١]، وهي لا يستغني عنها الكلام، وحذفها ممنوع إلا إنْ دلَّ عليها دليل، فتكون موجودة بالنيَّة، ويقابلها (الفضلات) وهي ما عدا المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، ويمكن الاستغناء عنها في الأصل، ومناطُ هذه القضيَّة هو (الإسناد) فهو محطُّ الفائدة، وعنصراه: (المسنَد)، وهو الفعل والخبر، و(المسند إليه)، وهو الفاعل والمبتدأ. وقد عبَّر الجرجانيُّ عن حتميَّة وجود عنصري (المسنَد) و(المسنَد إليه)، وأنَّه يستحيل تصوُّر كلام بغيرهما، فقال: "اعلمْ أنَّ معاني الكلام كلَّها معانٍ لا تُتصوَّر إلا فيما بين شيئين، والأصلُ والأوَّلُ هو (الخبر). وإذا أحكمتَ العلم بهذا المعنى فيه، عرفتَه في الجميع. ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، أنَّه لا يكون خبرٌ حتى يكون مخبَرٌ به ومُخبرٌ عنه"[٢]، و(المخبَر به) هو الخبر في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية، و(المخبَر عنه) هو المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية. وقد شدَّد الجرجانيُّ في استحالة تصوُّر وجودِ أحدِ عنصرَي الإسناد دون الآخر، وأنَّك إذا قلت: (خَرَجَ) فقط. أو قلت: (صالح) فقط "كان لفظُك بذلك وصوتًا تُصوِّته سواءً"[٣]، وكنتَ "مخرجًا نفسَك إلى الهذيان"[٤].

ومِنْ هنا فقد وجدناه أثناء تحليله للتراكيب يحكم بالاستحالة على حذف أحد عنصري الإسناد؛ ومن الأمثلة على ذلك أنَّه حَكَم بالاستحالة على حذف الفعل إنْ

(١) "العمدة عبارة عمَّا لا يسوغ حذفُه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به". أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". (القاهرة: المكتبة التوفيقية)، ١: ٣٥٩.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٣٤٤.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٦٢. بتصرُّف يسير.

(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢٦٢.

لم يدلَّ عليه دليل، فذَكَرَ أنَّك إذا "تركتَ ذكرَ الفعلِ أحلْتَ"[١]، وهذا في سياق تحليله لبيت المتنبّي:

وما عَفَتِ الرِّياحُ له محلًّا عفاهُ مَنْ حَدا بهمُ وساقا[٢]

وقد استشهد به على موضع من مواضع (الفصل) بين الجملتين؛ لـ(شبه كمال الاتصال) بينهما؛ من حيث كانت الجملة الثانية وهي: (عفاه من حدا بهم وساقا) بمنزلة الجواب عن سؤال (مقدَّر) ناشئٍ عن الجملة الأولى، وهي: (وما عفت الرِّياحُ له محلًّا)؛ فكأنَّ الشاعر حين قال: (وما عفت الرياح له محلًّا)، "قدَّر كأنَّ قائلًا قال: (قد زعمتَ أنَّ الرِّياحَ لم تَعْفُ له محلًّا، فما عفاه إذنْ؟)، فقال مجيبًا له: (عفاهُ مَنْ حَدا بِهم وساقا)"[٣]، ولذا تُرك العطفُ بين الجملتين كما يُترك عطف الجواب على السؤال؛ إلَّا أنَّ الفرق أنَّ السؤال ههنا مقدَّر وليس صريحًا. ثمَّ تطرَّق الجرجانيُّ إلى أنَّه وإن كان يجوز حذفُ الفعل في جواب السؤال اعتمادًا على علم المخاطَب به إذْ كان مذكورًا في السؤال، فتقول في جواب (من جاء؟): (زيدٌ)؛ إلا أنَّه لا يجوز حذفه في مثل هذا الموضع؛ لأنَّه لو حُذِف فلن يكون هناك دليل عليه، إذ السؤال ههنا مفترَض مقدَّر وليس ظاهرًا صريحًا، يقول الجرجانيُّ: "فلو قلتَ مثلًا: (وما عفت الرياح له محلًّا، من حدا بهم وساقا) تزعم أنَّك أردتَ: (عفاه من حدا بهم)، ثمَّ تركتَ ذِكْرَ الفعلِ، أَحَلْتَ؛ لأنَّه إنَّما يجوز تركُه حيثُ يكونُ السؤالُ مذكورًا؛ لأنَّ ذِكْرَه فيه يدلُّ على إرادته في

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٥٩.

(٢) البيت من الوافر، أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، "ديوان أبي الطيب المتنبي وأخباره". (ط١، الرياض: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٥هـ)، ٣٩٦، وينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٥٩.

(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٥٩.

الجواب، فإذا لم يُؤتَ بالسُّؤال لم يكن إلى العلم بهِ سبيلٌ"[١]. فالتركيب المحال هو: (مَنْ حدا بهم وساقا)[٢]؛ وذلك لفساد بنيته الأساسيَّة حين حُذف أحد ركنيها بلا دليل عليه، ومن ثَمَّ أدَّى هذا –كما نرى – إلى انعدام المعنى التركيبيّ الذي لا يتمُّ إلا بالإسناد، فكانت النتيجةُ عدمَ تصوُّر المراد وتعذُّرَ فهم الخطاب.

وننتقل الآن إلى مثال آخر يحيل فيه الجرجاني دخول (الفاء) على (الخبر)؛ لمَا يؤدِّيه ذلك من بقاء المبتدأ بلا خبر، وهو إخلال ببنية التركيب الأساسيَّة، الأمرُ الذي يحيل تصوُّر معنى التركيب، ويجعله بلا معنًى، وهذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ﴿١٧﴾﴾[الحج:١٧]، فـ"(الَّذِينَ آمَنُوا) اسمُ (إنَّ)، وما بعده معطوفٌ عليه، وقولُه: (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) جملةٌ في موضع الخبر، ودخولُ (الفاء) فيها محالٌ؛ لأنَّ الخبر لا يُعطف على المبتدأ"[٣]، فلا يجوز أن يقال: (فالله يفصل بينهم يوم القيامة)؛ وقد وَصَفَ إدخالَ (الفاء) في هذا الموضع بـ(المحال)؛ وعلَّل لذلك بأنَّ الخبر لا يُعطف على المبتدأ؛ وذلك لأنَّ مؤدَّاه بقاء المبتدأ بلا خبر، وهو إخلال صريح ببنية التركيب، ثم عقَّب الجرجاني بعد ذلك فقال: "ومثلُه سواءٌ: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا}"[٤]، فيستحيل دخول (الفاء) على الخبر هنا أيضًا، فلا يقال: (فنحن لا نضيع أجر من أحسن عملًا)؛ للسبب ذاته.

وفي مثالٍ أخيرٍ يحيل الجرجانيُّ بقاءَ المبتدأ بلا خبر، في مثل: (جاءني زيدٌ وهو

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٣٩.
(٢) (مَنْ) بطبيعة الحال (موصولة) كما وردت في بيت المتنبي.
(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢١١.
(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٢١١.

يسرع)، وهذا في باب (الفروق في الحال)، حيث يَمنع أن يكون معنى: (جاءني زيد يسرع)؛ كمعنى: (جاءني زيد وهو يسرع)، فإنَّك في التركيب الأوَّل "عمَدْتَ إلى الفعل الواقع في صدرها فضممتَه إلى الفعل الأول في إثباتٍ واحدٍ"(١)، وأردتَ الدلالة على تلبُّسهما في لحظة واحدة، وفي التركيب الثاني "مستأنِفٌ بها خبرًا، وغيرُ قاصدٍ إلى أن تَضُمَّها إلى الفعل الأوَّل في الإثبات"(٢). ويعلِّل لوجوب اختلاف مدلولي التركيب بعلَّة نحويَّة، وهي أنَّك لا يمكن أن تتجاهل معنى الاستئناف في (جاءني زيد وهو يسرع) وتضمَّ معنى (يسرع) إلى معنى (جاءني)، كما تفعل في (جاءني زيد يسرع)؛ لأنَّه ينبني عليه أن تُبقي المبتدأ وهو الضمير (هو) بلا خبر، أو كما يعبِّر الجرجانيُّ: تبقيه بـ(مَضْيعة) أو (ضائعًا)(٣)، و"تجيء به مبتدأ، ثمَّ لا تعطيه خبرًا"(٤)، وذلك (محال)(٥).

السَّبب الرَّابع: مخالفة المنطق العقليّ:

لقد كان عبد القاهر الجرجاني رائدًا في توظيف التفكير العقليّ والمنطقيّ في تحليل التَّراكيب اللغويَّة، انطلاقًا مِنْ إدراكه للعلاقة الوثيقة بين اللغة والعقل، وأنَّ التراكيب اللغويَّة محكومةٌ بعلاقات منطقيَّة وعقليَّة، وأنَّ صحَّة هذه العلاقات واستقامتها، مع انسجام التراكيب اللغويَّة مع مبادئ العقل وقوانينه شرطٌ في صحَّتها وقبولها، وأنَّ الإخلالَ بهذه العلاقات المنطقيَّة ومخالفةَ مبادئ العقل وقوانينه هما عينُ (المحال)، ومن ثَمَّ وجدناه يصف بالاستحالة ما يخلُّ بتلك العلاقات ويصادم تلك المبادئ.

وسنسرد ابتداءً المواضعَ التي وصف الجرجانيُّ فيها بالاستحالة ما خالفَ المنطقَ

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٤٣.
(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٤٣.
(٣) ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٤٤.
(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ١٤٤.
(٥) ينظر: دلائل الإعجاز"، ١٤٣-١٤٥.

العقليَّ، ثم نعرّج – بإيجاز – على السياقات الَّتي وردت فيها في كتابه، فالمواضع هي:

١. يستحيل أن يحدث معنى الحرف في الكلمة من قبل أن يجيء الحرف[١].
٢. يستحيل أن تنبِّه السامعَ لشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل[٢].
٣. محالٌ أن يوجب نفيُ مقاربةِ الفعلِ الوجودَ وجودَه[٣].
٤. محالٌ أن يقع تعريضٌ لشيء ليس له في الكلام ذِكْرٌ[٤].
٥. مُحالٌ أن تَعْمد إلى اسميْن كلاهما اسمُ شيء واحد، فتعطفَ أحدَهما على الآخَر[٥].
٦. إذا كان الغرضُ من ذكْر الصفة إزالةَ اللَّبس، كان مُحالاً أن تكون غيرَ معلومة عند المخاطَب[٦].
٧. محالٌ أن يكونَ الشيء سببًا لنفسه[٧].

فأمَّا السِّياق الذي وردت فيه استحالة (أنْ يحدث معنى الحرف في الكلمة من قبل أن يجيء الحرف)[٨]، فهو في تحديد موقع المقصور عليه في النفي والاستثناء، والتفريقِ بين مدلولي هذين التركيبين: (ما ضرب زيدًا إلا عمرٌو) و(ما ضرب عمرٌو إلا زيدًا)، فذَكَرَ الجرجانيُّ أنَّ المقصور عليه هو الذي يقع بعد (إلَّا)، سواء أكان الفاعل أم المفعول،

(١) دلائل الإعجاز"، ٢٢٢.
(٢) دلائل الإعجاز"، ٩٩.
(٣) دلائل الإعجاز"، ١٨١.
(٤) دلائل الإعجاز"، ٢٣٢.
(٥) دلائل الإعجاز"، ٢٤٢.
(٦) دلائل الإعجاز"، ٢٤٣.
(٧) دلائل الإعجاز"، ٢٤٩.
(٨) دلائل الإعجاز"، ٢٢٢.

ولا يمكن أن يحدث معنى الاختصاص في الاسم الواقع قبل (إلَّا)؛ لأنَّ معنى الاختصاص جاء من لفظ (إلا)؛ ويستحيل أن يحدث معنى (إلَّا) قبل مجيئها، يقول: "الاختصاص يَقعُ في واحدٍ من الفاعل والمفعول، ولا يقع فيهما جميعًا. ثم إنَّه يقعُ في الذي يكونُ بعد (إلَّا) منهما دون الذي قبلها، لاستحالة أن يحدُثَ معنى الحرف في الكلمة من قبل أن يجيء الحرفُ"(١)، فإذا اعتبرنا السببَ هو الحرفَ (إلَّا)، والنتيجةَ هي (معنى الاختصاص) كان المنطقُ يقتضي سبْقَ السببِ للنتيجة.

وفي سياق آخر يصف الجرجانيُّ بالاستحالة التنبيهَ إلى مجهول لدى المخاطَب؛ وذلك من حيث كان التنبيه معنًى يحيل إلى معلوم في ذهن المخاطَب، والمجهولُ بحاجة إلى التعريف لا التنبيه، وأمَّا المعلوم فهو الذي قد يحتاج إلى التنبيه، وقد جاء هذا عند حديثه عن التركيب الذي يتقدَّم فيه الاسمُ النكرةُ على الفعل، في مثل: (رجلٌ جاءني)، فإنَّه لا يحتمل إلا أنَّ المراد هو (الجنس)، وأنَّ الذي جاء رجلٌ لا امرأةٌ، فهذا التركيب "لا يصلح حتَّى تريد أنْ تعلمه أنَّ الذي جاءك رجلٌ لا امرأة، ويكونُ كلامُك مع من قد عرف أنْ قد أتاك آتٍ"(٢). ثمَّ ذكر أنَّه وإن جاز أن يكون المعنى في تقديم الاسمِ المعرفةِ المتحدَّثِ عنه التنبيهَ إليه كما في (عبدُالله ضربتُه)(٣)، إلا أنَّه لا يجوز أن يكون المعنى في تقديم النكرة قصْدَ التنبيه إليها؛ إذ "التَّنبيهُ لا يكون إلا على معلوم"(٤)، وإذا كان كذلك "كان مُحالًا أن تقول: (إني قدَّمتُه لأُنَبِّهَ المخاطَبَ له)؛ لأنَّه يَخرجُ بك إلى أن تقول: إنِّي أردتُّ أن أُنبِّه السامعَ لشيء لا يَعْلمه في جملة ولا تفصيل. وذلك ما لا

(١) دلائل الإعجاز"، ٢٢٢.
(٢) دلائل الإعجاز"، ٩٨. بتصرف يسير
(٣) ذكر هذا المعنى ومثَّل له سيبويه في كتابه: ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٨١.
(٤) دلائل الإعجاز"، ٩٩.

يُشَكُّ في استحالته"[١].

وفي تفسير دلالة تركيب: (لم يكدْ يفعل) و(ما كاد يفعل) يذكر الجرجانيُّ أنَّ المعنى الصحيح له هو نفيُ قُرْبِ الفعل من الوقوع، وليس المعنى إثباتَ وقوع الفعل بعد جهد ولأْيٍ، وهذا من حيث كان الفعلُ "(كاد) موضوعًا لأن يَدُلَّ على شدَّة قُرْب الفعل من الوقوع، وعلى أنَّه قد شارف الوجودَ. وإذا كان كذلك، كان محالًا أن يوجِب نَفْيُه وجودَ الفعل؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أن يوجِب نفيُ مقاربةِ الفعلِ الوجودَ وجودَه، وأن يكون قولك: (ما قاربَ أنْ يَفْعل)، مقتضيًا على البتِّ أنَّه قد فعل"[٢]، فالجرجانيُّ ينبّه إلى استحالة أن يوجب نفيُ مقاربةِ الفعلِ الوجودَ وجودَه، وهذا من جهتين، إحداهما: استقلال كلٍّ من المعنيين، فمقاربةُ وقوع الفعل شيء، ووقوعُ الفعل شيء آخر، ولا يلزم من نفي الأول وقوعُ الثاني، والجهة الأخرى هي أنَّ نفي مقاربة الفعل تقتضي نفيَ وجودِه من باب أولى، ولذلك عبَّر الجرجانيُّ عن هذا المعنى بالاستحالة.

وفي باب القصر يتحدَّث الجرجانيُّ عن دور (إنَّما) في الكلام، والمعاني التي تأتي عليها، وذكر أنَّ من أهمِّ وأدقِّ ما تدلُّ عليه (إنَّما) حين "لا يُراد بالكلام بعدها نفسُ معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه"[٣]، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩﴾ [الرعد:١٩]، فإنَّ الغرض هو التعريض بالكفار، "وأنْ يُقال: إنَّهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذي عقل، وإنَّكم إنْ طمِعْتُم منهم في أن ينظروا ويتذكَّروا، كنتم كمن طمع في ذلك من غير أُولي الألباب"[٤]، ثمَّ

(١) دلائل الإعجاز"، ٩٩.
(٢) دلائل الإعجاز"، ١٨١.
(٣) دلائل الإعجاز"، ٢٣٠.
(٤) دلائل الإعجاز"، ٢٣٠.

ذكر أنَّ هذه الدلالة مرتبطة بوجود (إنَّما)، فلو حُذفت من التركيب وقيل: (يتذكَّر أولو الألباب) انتفى معنى (التعريض)؛ وذلك لأنَّه "محالٌ أن يقع تعريضٌ لشيء ليس له في الكلام ذكْر"(١)، والجرجانيُّ يصف بالاستحالة في هذا الموضع وجودَ (المدلول) مع انعدام (الدالّ)؛ وذلك لأنَّ اللفظ (إنَّما) هو الدالُّ في السياق، ومعنى (التعريض) هو (المدلولُ). وما ذكره هو مقتضى قوانين التفكير المنطقيِّ العقليِّ الذي يحكم العلاقةَ الرابطةَ بين عناصر التركيب.

وفي موضع آخر يحذِّر الجرجانيُّ من بعض التأويلات المُشْكلة لبعض الآيات القرآنية، ويَذكر من تلك التأويلات تأويلَ قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿١١٠﴾﴾ [الإسراء:١١٠]، وأنَّ مَنْ فَهِم أنَّ المعنى في (ادعوا): الدعاء، وأجرى الكلام على ظاهره، "خرجَ ذلك به – والعياذ بالله تعالى – إلى إثبات مدعوّينَ، تعالى اللهُ عن أن يكون له شريكٌ. وذلك من حيث كان مُحالًا أن تَعْمد إلى اسمَين كلاهما اسمُ شيءٍ واحدٍ، فتعطف أحدَهما على الآخَر، فتقول مثلًا: (ادْعُ لي زيدًا أو الأمير)، و(الأميرُ) هو (زيدٌ)"(٢)، وهذا من حيث كان "العطفُ يقتضي المغايرة"(٣)، ولذا أصَّل النحاةُ لهذا ونصُّوا على أنَّ "الأصلَ في باب العطف ألَّا يُعطف الشيء على نفسه"(٤). والاستحالةُ عائدة إلى المخالفة الصريحة لمقتضى المنطق العقليّ، وإلى مبدأ الهويَّة منه على وجه الخصوص، فالشيء الواحد لا يمكن أن يكون اثنين. وقد صحَّح الجرجانيُّ خطأَ هذا الفهمِ، وذكر أنَّ المعنى يستقيم حين نفسِّر معنى (ادعوا)

(١) دلائل الإعجاز"، ٢٣٢.
(٢) دلائل الإعجاز"، ٢٤٢.
(٣) الأزهري، "شرح التصريح على التوضيح"، ١: ٢٣٢.
(٤) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، "نتائج الفكر في النحو". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ١٨٦.

بـ"(الذِّكْر بالاسمِ)، كقولك: (هو يُدعى زيدًا) و(يُدعى الأميرَ)، وأنَّ في الكلام محذوفًا، وأنَّ التقدير: قُل ادعوهُ اللهَ، أو ادعوهُ الرحمنَ، أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى"(١).

كما أحال الجرجانيُّ أن تصِفَ الاسم بصفة يجهلها المخاطب، من حيث كان "الغرضُ من الصفة الايضاحَ والبيانَ بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطَب له ليست لمشارِكِه في اسمه"(٢)، وهو الأمر الذي يؤدِّي إلى التناقض المنطقيّ. وذلك أنَّ الصفة حين تكون للمعرفة، نحو : (جاءني زيدٌ الظريفُ)، فإنَّ الأصل أنَّها للتوضيح، وهو إزالة الاشتراك اللفظيّ في المعارف، فيُختار من نعوت (زيد) ما يَميزه عن غيره من الزّيود، وما يعرِّفه عند المخاطَب، فإذا اخترت أن تصفه بصفة لا يعرفها المخاطَب عنه نقضت الغرض من الصفة ووقعت في المحال، يقول الجرجانيُّ: "إذا قلتَ: (جاءني زيدٌ الظريفُ)، فإنَّك إنَّما تحتاج إلى أنْ تصفه بالظريف، إذا كان فيمن يجيء إليك واحدٌ آخرُ يُسمَّى (زيدًا)، فأنتَ تخشى إنْ قلْتَ: (جاءني زيدٌ) ولم تَقُل: (الظريفُ)، أنْ يَلْتَبِس على المخاطَبِ فلا يَدْرِي أهذا عنيتَ أم ذاك؟ وإذا كان الغرضُ من ذكْرِ الصفة إزالةَ اللَّبس والتبيينَ، كان مُحالًا أن تكون غيرَ معلومة عند المخاطَب، وغيرَ ثابتة؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أنْ تروم تبيينَ الشيءِ للمخاطَب بوصفٍ هو لا يعلمه في ذلك الشيء؛ وذلك ما لا غايةَ وراءه في الفساد"(٣). وحديث الجرجانيّ هذا ورد في سياق ذكره لنماذج من التأويلات المشكلة لبعض الآيات القرآنيَّة، ونبَّه ههنا على خطأ إعراب (ابن) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴿٣٠﴾ ﴾ [التوبة:٣٠]، صفةً لـ (عزير). و(عزير) خبرٌ لمبتدأ محذوف على تقدير: (هو عزير)، أو مبتدأ لخبر محذوف على تقدير:

(١) دلائل الإعجاز"، ٢٤٢.
(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٥٣.
(٣) دلائل الإعجاز"، ٢٤٣.

(عزير ابنُ الله معبودُنا)؛ وهذا الإعراب يؤدِّي إلى صرف التكذيب إلى الخبر، ولا يتوجَّه إلى الصفة؛ لأنَّها يجب أن تكون معلومة ثابتة لدى المخاطب.

ونختم بإحالة الجرجانيّ لتركيب: "إن قمتَ قمتَ، وإن خرجتَ خرجتَ"[(١)]، وهذا من حيث كان "الشرطُ سببًا والجزاءُ مسبَّبًا، وأنَّه محالٌ أن يكون الشيءُ سببًا لنفسه"[(٢)]، فلا تصلح المجازاةُ بالفعل الواحد إلا إذا أفاد الفعلُ في الجزاء فائدةً إضافيَّة، كأن يأتي في الجزاء معدًّى إلى شيء، وهو في الشرط مطلق، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ ﴿٧﴾﴾ [الإسراء:٧]، وقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الشعراء:١٣٠]، وهذه الاستحالة كما نرى سببُها الإخلالُ بالأسس العقليَّة والمنطقيَّة، فإنَّ كون الشيء سببًا لنفسه يناقض مبدأَ السببيَّة الذي يقتضي سبْقَ السبب لنتيجته، وتقدُّمَه زمنيًّا عليه، ومبدأَ عدم التناقض من حيث إنَّ الشيء لا يمكن أن يكون موجودًا وغير موجود في الوقت نفسه، وهذه القاعدة المنطقيَّة التي وظَّفها الجرجانيُّ في تحليله للتركيب تعدُّ نموذجًا واضحًا لتأثير المنطق العقليِّ على بنية اللغة والتعبير.

(١) دلائل الإعجاز"، ٣٤٩.

(٢) دلائل الإعجاز"، ٣٤٩.

نتائج البحث:

وفي ختام هذا البحث، أقدِّم أبرز النَّتائج التي توصَّل إليها، وهي:

١. الاستحالة في التراكيب اللغويَّة عند عبد القاهر الجرجانيّ هي استحالةٌ عقليَّةٌ، ويمكن تعريفُها بأنَّها: وصفٌ يطلقه الجرجانيُّ على التركيب اللغويِّ أو على أحدِ تأويلاته إذا كانا يؤدِّيان إلى ما لا يتصوَّره العقل، إمَّا لتناقض المعنى، وهو أكثر الأسباب حضورًا، وإمَّا لغياب المرجعيَّة الخارجيَّة، وإمَّا لانعدام المعنى.

٢. الاستحالة العقليَّة مظلَّة كبرى تتعدَّد مداخلُها وأسبابُها الأولى وتتنوَّع، ويمكن إجمالُها في أربعة أسباب، هي: الإخلال بالتناسب الدلاليِّ بين عناصر التركيب، ومخالفة السياق، والإخلال بالبنية الأساسيَّة للتركيب، ومخالفة المنطق العقليِّ.

٣. أهمُّ سمات الاستحالة في التَّراكيب عند الجرجانيِّ:

- امتيازُها عن غيرها من أوصاف الحظْر لدى الجرجانيِّ التي تصدر عن اعتبارات لغويَّة ونحويَّة بحتة غالبًا، وأمَّا وصف الاستحالة فهو يصدر لديه عن اعتبارات عقليَّة مباشرة أو غير مباشرة.
- تفاوُتُ درجاتِ الاستحالة، فقد تكون استحالة مباشرة وغير مباشرة، ومفردة ومركَّبة.
- الاستحالة ضربان: داخليَّة، ويكون التركيب معها مرفوضًا على كلِّ حال، وخارجيَّة، فيكون التركيب مرفوضًا معها في مقامٍ دون مقامٍ، وفي تأويلٍ دون تأويلٍ.
- تعدُّدُ أسباب الاستحالة وتنوُّع عواملها بين لغويَّة وأخرى عقليَّة.

٤. قد يورد الجرجانيُّ بعضَ التراكيب اللغويَّة المستحيلة في كتاب الدلائل لإقناع القارئ بصحَّة قواعد النَّظم التي يقرِّرها، وهو مبدأ حجاجيٌّ ينسجم مع منهج

الجرجانيّ في كتابه الدلائل، يقوم هذا المبدأُ على إثبات صحَّة الفكرة بتقديم ما يناقضها وإظهار استحالته، ومعنى ذلك أنَّ الجرجاني لا يقصد إلى تحليل أخطاء التراكيب المستحيلة، بل يوظِّفها وسيلةً لإثبات صدق القاعدة التي يشرحها ويريد تقريرها.

٥. كان عبد القاهر الجرجانيُّ رائدًا في توظيف التفكير العقليّ والمنطقيّ في تحليل التراكيب اللغويَّة، انطلاقًا من إدراكه أنَّه لا يمكن النَّظر إلى اللغة بمعزلٍ عن العقل، وأنَّ التراكيب اللغويَّة محكومة بعلاقات منطقيَّة وعقليَّة، وأنَّ صحَّة هذه العلاقات واستقامتَها، وانسجام التراكيب اللغويَّة مع مبادئ العقل وقوانينِه شرطٌ في صحَّتها وقبولها، وأنَّ الإخلال بهذه العلاقات المنطقيَّة ومخالفة مبادئ العقل وقوانينه هما عين (المحال).

المصادر والمراجع

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد. "شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).

الأصبهاني، علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج. "الأغاني". تحقيق سمير جابر. (ط٢، بيروت: دار الفكر).

الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير. "ديوان الأعشى". نسخة المكتبة الشاملة المكية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م).

البيومي، علي رمضان. "التركيب اللغويُّ بين الاستقامة والإحالة". مجلة الدراسات اللغوية ٢٠ (٢)، (٢٠١٨م): ٣٧١-٤١٢.

بوحموم، حورية. "الاستقامة والإحالة في النَّحو العربيّ". رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، (٢٠١١م).

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل. "دلائل الإعجاز في علم المعاني". تحقيق د. عبد الحميد هنداوي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. "كتاب التعريفات". ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م).

جرير بن عطية. "ديوان جرير". بشرح محمد بن حبيب. تحقيق د. نعمان محمد أمين طه. (ط٣، القاهرة: دار المعارف).

الحسناوي، سهاد محمد، والخفاجي، أسيل عبد الحسن. "المحال في الفضلات". مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية ٢٦ (٣)، (٢٠١٨م).

ابن شميل، النضر بن شميل. أخباره ونصوصه. في: لسان العرب.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد. "نتائج الفكر في النَّحو". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي. (القاهرة: المكتبة التوفيقية).

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر. "الكتاب". تحقيق عبد السلام محمد هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).

شادي، محمد إبراهيم. "شرح دلائل الإعجاز". (ط٢، القاهرة: دار اليقين، ١٤٣٤هـ).

الطَّلحي، ردَّة الله بن ردَّة بن ضيف الله. "دلالة السياق". (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلميَّة، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٤هـ).

عبد اللطيف، محمد حماسة. "النحو الدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي". (ط١، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠م).

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران. "الصناعتين". تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. (ط١١، بيروت: المكتبة العنصرية، ١٣٨٣هـ).

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران. "الفروق اللغوية". حققه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم. (القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع).

فريد، محمد أحمد. "ظاهرة المحال في النحو والصرف". مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة ٨٠ (٦)، (٢٠٢٠م).

القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي. "الذخيرة". تحقيق محمد حجي وآخرون. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م).

القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين، المعروف بخطيب دمشق. "الإيضاح في علوم البلاغة". تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي. (ط٣، بيروت: دار الجيل).

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي. "ديوان امرِئ القيس". اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي. (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤م).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقى. "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين. "الديوان ديوان أبي الطيب المتنبي وأخباره". جمعه واعتنى به إبراهيم بن محمد حمد البطشان. (ط١، الرياض: مجمع الملك سلمان العالميّ للغة العربية، ١٤٤٥هـ).

النجار، لطيفة إبراهيم. "مفهوم الإحالة عند سيبويه: أبعاده وضوابطه". المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ٣ (١)، (٢٠٠٧م).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين. "شرح قطر الندى وبل الصدى". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (القاهرة).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد، جمال الدين. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. (ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م).

بشار بن برد العقيلي. "ديوان بشَّار بن برد". راجعه محمد شوقي أمين. (الجزائر: وزارة الثقافة، ومطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م).

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي. "شرح المفصل في النحو للزمخشري". (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية).

الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى. "تاج العروس من جواهر القاموس". (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ).

Bibliography

Al-Azhari, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad. "Sharh al-Tasrih ala al-Tawdih aw al-Tasrih bi-Madmun al-Tawdih fi al-Nahw". (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 2000).

Al-Asbahani, Ali bin al-Husain bin Muhammad bin Ahmad bin al-Haitham al-Marwani al-Umawi al-Qurashi, Abu al-Faraj. "Al-Aghani". investigated by Samir Jabir. (2nd ed., Beirut: Dar al-Fikr).

Al-A'sha, Maymoun bin Qais bin Jandal. "Diwan al-A'sha". Al-Maktabah al-Shamilah al-Makkiyyah edition.

Al-Baghdadi, 'Abd al-Qadir bin Umar. "Khizanat al-Adab wa-Lubb Lubab Lisan al-Arab". Investigated by 'Abd al-Salam Muhammad Harun. (4th ed., Cairo: Maktabat al-Khanji, 1997).

Al-Bayyoumi, Ali Ramadan. "Al-Tarrkib al-Lughawi baina al-Istiqamah wa-al-Ihalah". Majallat al-Dirasat al-Lughawiyyah 20 (2), (2018): 371-412.

Buhumum, Huwriyyah. "Al-Istiqamah wa-al-Ihalah fi al-Nahw al-Arabi". Master's thesis, Saad Dahlab University of Blida, Algeria, (2011).

Al-Jurjani, Abu Bakr Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Farisi al-Asl. "Dala'il al-I'jaz fi Ilm al-Ma'ani". Investigated by Dr. Abd al-Hamid Hindawi. (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 2001).

Al-Jurjani, Ali bin Muhammad bin Ali al-Zayn al-Sharif. "Kitab al-Ta'rifat". Investigated by a group of scholars under the publisher's supervision. (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1983).

Jarir bin Atiyyah. "Diwan Jarir". With commentary by Muhammad bin Habib. Investigated by Dr. Nu'man Muhammad Amin Taha. (3rd ed., Cairo: Dar al-Ma'arif).

Al-Hasnāwi, Suhād Muhammad, and al-Khafaji, Asil Abd al-Hasan. "Al-Muhāl fi al-Fadalat". University of Babylon Journal, Humanities, 26(3), (2018).

Ibn Shumail, al-Nadr bin Shumail. His reports and texts. In: Lisan al-Arab.

Al-Suhaili, Abu al-Qasim Abd al-Rahman bin Abdullah bin Ahmad. "Natā'ij al-Fikr fi al-Nahw". (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1992).

Al-Sirāfi, Abu Sa'id al-Hasan bin Abdullah bin al-Marzuban. "Sharh Kitāb Sibawaih". Investigated by Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayyid Ali. (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 2008).

Al-Suyouti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din. "Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'". Investigated by Abd al-Hamid

Hindawi. (Cairo: al-Maktabah al-Tawfiqiyyah).
Sibawaih, Amr bin Uthman bin Qanbar al-Harithi bi-al-Wala', Abu Bishr. "Al-Kitāb". Investigated by Abd al-Salam Muhammad Harun. (3rd ed., Cairo: Maktabat al-Khanji, 1988).
Shādi, Muhammad Ibrahim. "Sharh Dala'il al-I'jaz". (2nd ed., Cairo: Dar al-Yaqin, 1434 AH).
Al-Talhi, Riddah Allah bin Riddah bin Daif Allah. "Dalalat al-Siyāq". (1st ed., Makkah: Institute of Scientific Research, Umm al-Qura University, 1424 AH).
Abd al-Latif, Muhammad Hamasah. "Al-Nahw al-Dalalah: Madkhal li-Dirasāt al-Ma'na al-Nahwi al-Dalāli". (1st ed., Cairo: Dar al-Shuruq, 2000).
Al-'Askari, Abu Hilal al-Hasan bin Abdullah bin Sahl bin Sa'id bin Yahya bin Mihran. "Al-Sina'atain". Investigated by Ali Muhammad al-Bijawi and Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. (11th ed., Beirut: al-Maktabah al-Ansariyyah, 1383 AH).
Al-'Askari, Abu Hilal al-Hasan bin Abdullah bin Sahl bin Sa'id bin Yahya bin Mihran. "Al-Furouq al-Lughawiyyah". Investigated by Muhammad Ibrahim Salim. (Cairo: Dar al-Ilm wa-al-Thaqafah).
Farid, Muhammad Ahmad. "Zāhirat al-Muhāl fi al-Nahw wa-al-Sarf". Journal of the Faculty of Arts, Cairo University, 80 (66) ,(2020).
Al-Qarāfi, Abu al-Abbas Shihab al-Din Ahmad bin Idris bin Abd al-Rahman al-Maliki. "Al-Dhākhirah". Investigated by Muhammad Hajji and others. (1st ed., Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1994).
Al-Qazwini, Muhammad bin Abd al-Rahman bin Umar, Abu al-Ma'ali, Jalal al-Din, known as Khatib Dimashq. "Al-Idāh fi Ulum al-Balāghah". Investigated by Muhammad Abd al-Mun'im Khafaji. (3rd ed., Beirut: Dar al-Jil).
Imru' al-Qais bin Hujr bin al-Harith al-Kindi. "Diwan Imri' al-Qais". Investigated by Abd al-Rahman al-Mustawfi. (2nd ed., Beirut: Dar al-Ma'rifah, 2004).
Ibn Manzour, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din al-Ansari al-Ifriqi. "Lisān al-Arab". (3rd ed., Beirut: Dar Sadir, 1414 AH).
Al-Mutanabbi, Abu al-Tayyib Ahmad bin al-Husayn. "Al-Diwan Diwan Abi al-Tayyib al-Mutanabbi wa-Akhbaruhu". Compiled by Ibrahim bin Muhammad Hamad al-Batshan. (1st ed., Riyadh: Majma' al-Malik Salman al-Alami li-al-Lughah al-Arabiyyah, 1445 AH).

Al-Najjar, Latifah Ibrahim. "Mafhoum al-Ihālah inda Sibawaih: Ab'āduhu wa-Dawābituh" The Jordanian Journal of Arabic Language and Literature, 3(1), (2007).

Ibn Hishām, Abdullah bin Yousuf bin Ahmad bin Abdullah Ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din. "Sharh Qatr al-Nadā wa-Ballu al-Sadā". Investigated by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. (Cairo).

Ibn Hisham, Abdullah bin Yousuf bin Ahmad bin Abdullah, Abu Muhammad, Jamal al-Din. "Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'ārib". Investigated by Dr. Mazin al-Mubarak and Muhammad Ali Hamd Allah. (6th ed., Damascus: Dar al-Fikr, 1985).

Bashār bin Burd al-Uqaili. "Diwān Bashār bin Burd". Investigated by Muhammad Shawqi Amin. (Algeria: The Ministry of Culture, and the Printing Press of the Committee for Authorship, Translation, and Publication, Cairo, 2007).

Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din Ya'ish bin Ali bin Ya'ish al-Nahwi. "Sharh al-Mufassal fi al-Nahw li-al-Zamakhshari". (Cairo: Al-Munīriyya Printing Administration).

Al-Zabidi, Muhammad bin Muhammad bin Abd al-Razzaq al-Husaini. "Tāj al-'Arous min Jawāhir al-Qamous". (1st ed., Beirut: Dar al-Fikr, 1414 AH).


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨
١٩٦

THE ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE PART 1

THE ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE

Part 1

Issue: 19
January - March 2026